الفصل الرابع

أسهام المنظمات والتشريعات في مجال تمكين المرأة المصرية والرؤى المستقبلية

تمهيد

أولاً: أسهام المنظمات والتشريعات في مجال تمكين المرأة المصرية .

1- أسهام المنظمات فى مجال تمكين المرأة القيادية .

2- الاطر التشريعية والقانونية المنظمة لتمكين المرأة.

3- دور المؤتمرات فى تمكين المرأة .

4- مدى فعالية البرامج التدريبية لتمكين المرأة في المجتمع المصري.

ثانياً : الرؤى المستقبلية للنهوض بأوضاع المرأة .

خاتمة

تمهيد:

يعد التمكين من أحدث النهج التى تتأخذها المنظمات والمؤسسات لدعم المرأة عند التخطيط لعملية التنمية ويهدف نهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن و هو مستمد من تجارب نساء العالم الثالث ، وليس من تجارب الحركة النسوية الغربية ، فهو يعترف بأن النضال من أجل حقوق النساء ليس معركة بين الرجال والنساء بل كان للاستعمار والنظم الاقتصادية المبنية على اقتصاد السوق دوراً فى هذا القهر ، مع عدم إغفال الظلم الذى تتعرض له النساء داخل الأسرة بحكم التقاليد ، لذلك يعنى نهج التمكين بالنضال على عدة جبهات إجتماعية وإقتصادية وسياسية وثقافية ، ولايدخل التسلط على الآخر فى أطار مفهوم التمكين ، فالتمكين يعنى حق المرأة فى الاختيار، واتخاذ القرارات فى حياتها ، والتأثير فى محيطها بماياناسب ظروفها الخاصة ، وظروف مجتمعها المحلى .

وتلعب المنظمات أيضاً دوراً في تمكين المرأة بإحداث تغيرات عن طريق السعى لإحداث تغيرات قانونية لصالح النساء حيث تعمل كجماعة ضغط ، كما أن جهود المنظمات النسائية أسفرت على المستويين المحلى والدولى وضع قضايا المرأة على أجندة الدولة والاعلام. [1]

كما ساهمت المنظمات فى العمل على تغيير اللوائح الادارية المعرقلة كما تتحاور المنظمات مع المجلس القومى للمرأة حول مايطرحه من مشروعات قوانين ، وفى المقابل هناك منظمات أخرى تتبع طرق مختلفة لتمكين المرأة عن طريق أسلوب التفاوض مع الرجل ، وبالأضافة الى ذلك تعمل المنظمات على تمكين المرأة من خلال آثارة قضايا المرأة على الساحة العامة فطرح قضية المرأة في مصر فهى خطوة أولى نحو التمكين.[2]

ويعتبر العمل المتزايد من منظمات وجمعيات وهيئات تعمل فى شتى أتجاهات الدفاع عن حقوق وتمكين المرأة أحد أبرز السمات التى تميز العمل الاهلى فى مصر ، وقد أستتبع ذلك تضاعف أعداد المرتبطين بأنشطة هذه الأشكال المختلفة من مؤسسات المجتمع المدنى.

وعلى أيه حال ترجم مفهوم التمكين من قبل العديد من المنظمات النسائية ، فالبعض ركز على تمكين النساء عبر المطالبة بمساواة المرأة في الحقوق وإلغاء أشكال التمييز المختلفة التى تحملها في طياتها القوانين العربية إذ رؤى أنه بينما تحمل الدساتير العربية عنواناً عاماً يؤكد المساواة أمام القانون للجميع ، وركز البعض الاخر على تقديم القروض والعمل على مشاريع مدرة للدخل ، أو تقديم خدمات سواء فى مجال الصحة أو التعليم أو غيره من القطاعات.

---

(1) سهام عبد السلام ، المنظمات الاهلية الصغيرة العاملة فى مجال المراة ، القاهرة ، دار العين للنشر ، 2005،ص210-214.

(2) ياسر عبد الجواد ، حقوق المرأة مواثيق دولية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مركز قضايا المراة المصرية ، 2003،ص 5 .

وبالاضافة الى هذه المهام الدفاعية التى أضيفت آخيراً لهذه المنظمات مثل حقوق الانسان والمرأة والطفل والفكر،التى أضافت قوة دفع هائلة الى مجالات عمل القطاع المدنى فان هذه المنظمات تلعب أدوار هامة فى مجال تقديم خدمات كثيرة ومتعددة فى مختلف قطاعات الرعاية الاجتماعية كالتعليم والصحة وتحسين البيئة الاجتماعية وتمكين المرأة ودعم مبادارات المواطنين.[1]

وبناءً عليه يمكن القول أن امكانية قطاع المنظمات غير الحكومية فى إحداث تغيير مجتمعى عميق للبنى الاساسية التي تميز وتهمش النساء سواء تلك المتعلقة بسوق العمل و سياسات الدولة ، والبنى الايديولوجية والثقافية والاجتماعية التى تقوم على علاقات قوى تميز ضد النساء ، اذ بينما نجحت بعض المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الانسان والديمقراطية وتنمية المرأة بتعبئة المجتمع حول تلك القضايا.[2]

ولذا أصبحت قضايا المرأة تمثل مكانة مهمة فى جدول أعمال المجتمع المدنى فى مختلف دول العالم ، حيث كانت لعولمة قضايا المرأة انعكاسات على الجمعيات الاهلية فى مصر من الجانب الاقتصادى وذلك من خلال توفيرالتدريب ومهارات العمل والمشروعات الصغيرة ، بينما تبنى البعض الاخر مدخلاً سياسياً للتوعية بالحقوق السياسية والمدنية للمرأة أو الدفع نحو مزيد من مشاركتها السياسية بهدف التأثير على عملية صنع القراروتمكينها من تولى المناصب القيادية والريادية فى مجتمعها. والدليل على ذلك نجد انه لم يزد عدد الجمعيات النسائية المصرية فى التسعينات والهادفة لدعم المرأة عن 85 جمعية فقط ، فى حين انه مع بداية عام 2002 ارتفع هذا العدد ليصل الى أكثر من 200 جمعية ونظراً لاهتمام الدولة بأهمية تنمية المراة المصرية ، فقد سعت الى تنفيذ رؤيتها بحشد الجهود البشرية والموارد من أجل التنمية والتنسيق بين الشركاء فى المسئولية الوطنية وتعزيز مشاركة المرأة فى كافة مواقع العمل الحكومى والخاص والاهلى وذلك من خلال بناء مؤسسات تحقق هذه الاهداف مثل المجلس القومى للمراة ، وتفعيل دور الاتحاد العام للمنظمات النسائية بوصفه المظلة التى تضم كافة الجمعيات.

و يؤكد سميث أن منظمات المجتمع المدنى يمكنها القيام بالانشطة والحملات الدفاعية ، حيث تعمل كجماعات ضغط تهدف الى التأثير على صانعى القرار من أجل تغيير السياسات والممارسات المختلفة لصالح جماعة معينة أو الصالح العام كما تقوم بوظائف اخرى مثل التنسيق والتدعيم للمنظمات المدنية الاخرى عن طريق تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها وتدعيم مواقفها وتبادل الخبرات والمعلومات بينها ومساندة مواقفها مع الحكومة، وعقد العديد من المؤتمرات لطرح قضية المرأة. [3]

---

(1) محمد عبد الرحيم هاشم عبد الحميد ، دور تحالفات الجمعيات الاهلية في مكافحة السياسات المناهضة لحقوق المراة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2011، ص 123.

(2) نرمين سيد عزب سليمان ، دور المنظمات النسائية العربية فى تمكين المراة دراسة مقارنة من واقع حالتى مصر والبحرين ، مرجع سابق ،ص 4.

(3) اسماء ابو بكر الصديق حسن حجازى ، دور الاتصال المباشر فى تنمية الوعى بقضايا المرأة دراسة على عينة من الجمعيات الاهلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ،2008 ، ص 112.

وقد انعكست جهود المنظمات على نجاح وضع ومكانة المرأة في المجتمع المصري ، مما يؤكد الاتجاه العام نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ، عبر تفعيل العديد من الآليات مثل التعاون بين المجلس القومى للمراة ووحدات تكافؤ الفرص بالوزارت ، وإنشاء المجلس القومى لحقوق الانسان وتفعيل التواجد النسائى المصري فى المنظمات والمنتديات الدولية والروابط العربية ومتطلبات التمكين والتعبير عن الرؤى الخاصة بواقع المرأة المصرية من القضايا التى تهمها وخاصة تلك المرتبطة بالاهداف الانمائية للالفية.

وفى المقابل نجد أيضاً تطور الاوضاع التشريعية والقانونية الخاصة بحقوق المرأة ، فهناك جهود حثيثة خلال السنوات العشر الأخيرة من أجل تعديل التشريعات القائمة لصالح المرأة ، حيث عملت على دعم حقها فى العمل والترقى الوظيفى وصولاً الى المناصب القيادية .

لذا فان السياقات والمؤسسات التي تحمى حقوق المرأة والمتمثلة في المنظمات النسائية والمهنية والسياسية والنقابات والاتحادات والمؤتمرات لها دوراً هاماً في تحقيق النجاح لتمكين المرأة وإعطائها الفرصة لممارسة دورها الذي كفله الدستور لها ، من أجل هدف الوصول إلى مبدأ الشراكة الكاملة بين المرأة والرجل.

وفى ضوء ماسبق نظراً لأهمية المنظمات والمؤسسات النسائية فى مجال تمكين المرأة تسعى الدراسة الى عرض أهم المنظمات النسائية والإطر التشريعية والقانونية الخاصة بالمرأة ودور المؤتمرات نظراً لانها تؤثر بقوة فى تشكيل السياق المجتمعى لتمكين المرأة المصرية وتكفل حقوقها فى العمل والمنافسة على المناصب القيادية دون تمييز وذلك على النحوالتالي :

أولاً: اسهام المنظمات النسائية فى مجال تمكين المرأة القيادية.

ثانياً: الإطر التشريعية والقانونية المنظمة لتمكين المرأة.

ثالثاً: دور المؤتمرات فى تمكين المرأة .

وأيضا توضيح مجموعة من الرؤى المستقبلية المقترحة لتفعيل تمكين المرأة المصرية من تولى المناصب القيادية على مستوى التعديلات التشريعية والقانونية ومقترحات تتصل بالاعداد السياسي للكوادر النسائية بالاضافة الى بناء منظومة ثقافية مساندة لتمكين المراة .

1- اسهام المنظمات النسائية فى مجال تمكين المرأة القيادية :

أ- المنظمات الدولية فى مجال تمكين المرأة:

أهتمت المنظمات الدولية بقضايا المرأة ، حيث بدأت الأمم المتحدة بالأهتمام بحقوق المرأة متزامناً ذلك مع حقوق الرجل و تلتزم المنظمة بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بمعنى المساواة فى الكرامة والقيمة كبشر وكذلك فى الحقوق والفرص والمسئوليات ، ولذا تبذل الجهود لضمان الاعتراف العالمى بالمساواة بين الرجل والمراة قانوناً ، واعتمدت في ذلك سلسلة من الآليات التى تساعدها فى محاربة التمييز ضد المرأة ، وتنوعت هذه الآليات بين تأسيس لجان ومؤسسات خاصة بالمرأة وبين إقامة المؤتمرات وإصدار الاتفاقيات الخاصة بها.

كما إدركت جامعة الدول العربية ان تحقيق الاصلاح الشامل لمشكلات المجتمع العربى الاجتماعية والاقتصادية رهن بأن تسهم المرأة فى شتى مجالات التنمية ، فقد أولت الجامعة أهتماماً بشئون المرأة العربية ، وقامت وتقوم باتخاذ الاجراءات التى تهدف النهوض بأوضاعها وتعزز مكانتها وتمكينها من ممارسة آدوارها المتعددة في تنمية المجتمع . [1]

وفى ضوء ماسبق نوضح أهم المنظمات الدولية المهتمة بمجال تمكين المرأة :

1- منظمة الامم المتحدة:

في ظل فشل مشاريع الجندرة في تحقيق الكثير من أهدافها، والتي دعت إليها في عدد من مؤتمراتها الدوليّة، والتي كان من أشهرها مؤتمر بكين عام 1995م، قررت منظمة الأمم المتحدة عام 2010م إنشاء هيئة أممية جديدة تتولى مسئولية تطبيق قضايا الجندرة على الدول، وترصد أهم تطوراتها ومدى التقدم الحاصل، وأطلق على هذه الهيئة الجديدة اسم الأمم المتحدة للمرأة، و هي هيئة معنية بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وقد إنشئت الهيئة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 289 عام 2010يتعلق بقضايا المرأة على الصعيد العالمي.

و قد ساهمت الأمم المتحدة بطرق عديدة في إدراج قضايا المرأة ضمن الاجندة العالمية خاصة من خلال المؤتمرات العالمية وعقد الامم المتحدة للمراة كما ان المناسبات التى تتم برعاية الامم المتحدة غالباً ما تجبر الحكومات على منح الحركات النسائية الشرعية وكذلك على اتخاذ الاجراءات الرسمية لتعزيز النهوض بالمرأة.

ورغم أن هذه الهيئات جميعاً تساهم في تعزيز حقوق المرأة ، حيث تنص ديباجة ميثاق الامم المتحدة بوضوح على وجوب عدم التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين لذا فكافة الدول الأعضاء في الامم المتحدة ملزمة معنوياً بالعمل في سبيل القضاء على جميع اشكال التمييز غير ان المستندات والمواثيق الاخرى التى حاولت التأثير الذى قادته بعض الهيئات المعنية بالنهوض بالمرأة هو الذى كفل عدم انحياز اللغة المستخدمة في هذه المواثيق لصالح الذكور بشكل صريح.[2]

---

(1) ايناس محمد الشافعى ، وثائق المنظمات غير الحكومية المصرية دراسة تطبيقية على المنظمات النسائية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، 2011، ص88-89.

(2) محمد عبد الفتاح ،الجمعيات الاهلية النسائية قضايا ومشكلات ، مرجع سابق، ص99 .

وتضمن الامم المتحدة فى ميثاقها ولأول مرة مبدأ المساواة فى الحقوق بين المرأة والرجال كما تضمن إعلان فيلادلفيا الخاص بأهداف منظمة الامم المتحدة إقرار بعض المبادئ الخاصة بالعمل على النحو التالى :-

1- لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو النوع الحق في السعى وراء رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحى في ظل الحرية والكرامة وتكافؤ الفرص.

2- أن العمل ليس سلعة.

3-العمل على حماية الامومة ورعاية الاحداث.[1]

وقد ضمت الهيئة كل الولايات والمهام لأربع هيئات ، كان محور عملها بشكل رئيسي يرتكز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الجندر) وهذه الهيئات هي :

- مكتب المستشارة الخاصة للقضايا والنهوض بالمرأة.
- شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
- معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، ومن ثم أُنشئ مجلس تنفيذي جديد بوصفه مجلساً لإدارة الهيئة ، يقدم الدعم الحكومي الدولي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها ويشرف عليها، على أن يناط به المهام التالية :

1- دعم الهيئات الحكومية الدولية، مثل لجنة وضع المرأة، في صياغتها للسياسات والمعايير والقواعد العالمية.

2- مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ ما يسمى " بتمكين المرأة"، والاستعداد لتقديم دعم تقني ومالي ملائم للبلدان التي تطلب ذلك، وإقامة شراكات فعالة مع المجتمع المدني .

3- مساءلة منظومة الأمم المتحدة بشأن التزاماتها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين(الجندر)، بما في ذلك الرصد المنظم للتقدم المحرز على نطاق المنظومة. [2]

وتعمل منظمة الأمم المتحدة للمرأة على جبهتين، فهي تساند المفاوضات السياسية الدولية الرامية إلى صياغة معايير عالمية متفق عليها فيما يتعلق بقضايا الجندر والمساواة بين الجنسين. كما أنها تساعد الدول الأعضاء في الأم المتحدة في تنفيذ تلك المعايير من خلال توفير الخبرات والدعم المالي. كما أنها تساعد الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لتعزيز المساواة بين الجنسين.

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها:

1- إعداد التوصيات والتقارير عن تعزيز حقوق النساء فى المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية والتربوية وعرضها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

2- توفر الهيئة منح لإنشاء برامج مبتكرة، ذات تأثير كبير من خلال صندوقين هما: الصندوق من أجل المساواة بين الجنسين، وصندوق الأمم المتحدة الانمائي لإنهاء العنف ضد المرأة. وتتفانى مبادرة الصندوق من أجل المساواة بين الجنسين، في دعم برامج تزيد من الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية للمرأة على الصعيدين المحلي والوطني.

---

(1)هبة محمد خالد عبد الحميد، المجلس القومى للمراة ودوره فى النهوض بالمرأة العاملة ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 2008،ص10.

(2) سماء سليمان ، الحقوق السياسية للمرأة ودور منظمتى الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، 2009،ص95.

3- تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، معلومات منتظمة بشأن قضايا حقوق المرأة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

4- تنظيم البرامج التدريبية للحكومات الوطنية، وغالباً ما تعقد بالتعاون مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وأبرز هذه البرامج هي إنهاء العنف ضد المرأة، وإدماج المنظور الجنساني على أمتداد السياسات والبرامج والميزانيات الوطنية.

5- تنسق الجهود الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة لدعم الإعمال الكامل لما يسمى بـ"حقوق المرأة". كما أنها تقدم الخبرة بشأن إدماج المساواة بين الجنسين في برامج هيئات الأمم المتحدة الأخرى.[1]

هذا بالاضافة الى صندوق الامم المتحدة الانمائى للمرأة التابع لمنظمة الامم المتحدة وقد باشر هذا الصندوق برنامجه فى الدول العربية عام 1994 م بأفتتاح المكتب الاقليمى له فى عمان وكان له دور هام فى تعزيز دور المرأة ، ويشمل نطاق عمل البرنامج 17 دولة عربية من بينهم مصر .

ويعمل الصندوق على تعزيز القدرات القيادية للمرأة فى جميع القطاعات ، وتمكينها من المشاركة فى السياسات المؤثرة على حياتها وذلك من منطلق تمكين المراة ، ويهدف من خلال المشاريع التى يقوم بها إلى:

- بناء القدرات والمهارات التى تعزز دور المرأة ومن ضمنها العملية الانتخابية .

- دعم منظمات المراة للعمل على تطبيق " منهاج بكين".

- العمل مع وسائل الاعلام بهدف نشر صورة ايجابية عن دور المراة فى المجتمع.[2]

كما تضم برامج الصندوق :

- برنامج التمكين الاقتصادى : ويهدف الى تمكين المرأة من حيث القدرة الاقتصادية.

- برنامج إدارة الحكم ومشاركة المرأة فى مواقع صنع القرار.

- بناء القدرات للمؤسسات الوطنية من أجل الوصول الى زيادة مشاركة المرأة .
- برنامج حقوق المرأة الانسانية الذى يهدف إلى تعزيز قدرات المنظمات النسائية فى مجال حقوق المرأة.[3]

---

(1) هالة سعيد تبسي ، حقوق المراة في ظل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة ، الطبعة الاولى ، لبنان ، منشورات الحلبى الحقوقية ، 2011 ،ص 27-28 .

(2)Rajesh tendon society participatory research in asia,World Assembly Edition Citizens strengthening global civil society , CIVICUS,world alliance for citizen participation ,the united states of America ,1994,p117.

(3) مصطفى محمد عبده والى ، النظام الإنتخابى المقترح لتمكين المرأة فى البرلمان "دراسة نظرية وتطبيقية –وفقاً للتعديلات الدستورية لعام 2007" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، 2010 ،ص22.

2- منظمة المرأة العربية :

هي منظمة نسائية تأسست في إطار جامعة الدول العربية، مقرها الرئيسي مقر جامعة الدول العربية ، ولها أن تنشئ مكاتب فرعية في الدول العربية الأعضاء كما يجوز لها أن تنشئ مراكز متخصصة في الدول الأخرى عند الضرورة.

وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية على إنشاء المنظمة انطلاقاً من اعلان القاهرة الصادر عن مؤتمر قمة المرأة العربية الأول المنعقد في نوفمبر 2000 استجابة لدعوة من حرم رئيس الجمهورية الاسبق سوزان مبارك وبتنظيم مشترك من المجلس القومي للمرأة بمصر و مؤسسة الحريري بلبنان وجامعة الدول العربية،وقد دخلت إتفاقية إنشاء المنظمة حيز النفاذ في مارس 2003، رغبة في تعزيز التعاون فيما بين تلك الدول في مجال تطوير وضع المرأة العربية والارتقاء به، واقتناعاً بأن تعزيز وضع المرأة العربية يعد ركيزة أساسية وعنصراً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للدول العربية وأهدافها القومية وتأكيداً لأهمية التنسيق بين جهود وسياسات وخطط الدول العربية الرامية لتطوير وضع المرأة العربية وتعزيز إسهاماتها، وتحقيقاً للتعاون والعمل العربي المشترك في هذا المجال الهام في إطار جامعة الدول العربية . [1]

وبناءاً على موافقة مجلس جامعة الدول العربية على قيام منظمة المرأة العربية بقراره رقم (6126) من دورة انعقاده العادي (116) المنعقدة بتاريخ 2001/9/10م، وموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم (1426) بتاريخ 2001/9/12م. إتفقت الدول العربية على توقيع أتفاقية أهم ماجاء بها:

1- تحقيق تضامن المرأة العربية باعتباره ركناً أساسياً للتضامن العربي .

2- تنسيق مواقف عربية مشتركة في الشأن العام العربي والدولي ولدى تناول قضايا المرأة في المحافل الإقليمية والدولية .

3- تنمية الوعي بقضايا المرأة العربية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والإعلامية.

4- دعم التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال النهوض بالمرأة.

5- إدماج قضايا المرأة ضمن أولويات خطط وسياسات التنمية الشاملة.

6- تنمية إمكانات المرأة وبناء قدراتها كفرد وكمواطنة على المساهمة بدور فعال في مؤسسات المجتمع وفي ميادين العمل والأعمال كافة وعلى المشاركة في إتخاذ القرارات.

7- النهوض بالخدمات الصحية والتعليمية الضرورية للمرأة.[2]

---

(1) سماء سليمان ، الحقوق السياسية للمرأة ودور منظمتى الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، 2009،ص96.

(2) موقع منظمة المراة العربية .http://www.arabwomenorg.org، تاريخ الدخول 2014/1/8 .

وقد اتخذت المنظمة الوسائل والتدابير الكفيلة بتحقيق أهدافها وممارسة الأنشطة اللازمة للاضطلاع بمهامها وعلى الأخص :-

1- جمع ونشر البيانات المتعلقة بأوضاع المرأة.

2- دعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية المتصلة بقضايا المرأة.

3- متابعة مختلف التطورات بالمحافل الدولية في مجال اختصاصها.

4- إعداد البرامج المتكاملة والنموذجية لتنمية أوضاع المرأة في شتى المجالات.

5- الاتصال والتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية العربية والدولية المعنية.

6- عقد الندوات وورش العمل لتنسيق العمل العربي المشترك في مجال المرأة.

7- القيام بالدراسات والأبحاث حول المرأة وموقعها في المجتمع . [1]

وجدير بالذكر أن أتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية منحت السيدات في الدول التي صدقت على هذه الاتفاقية كافة الصلاحيات لتنمية و دعم مركز المرأة في .

كما هدف المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية الذى عقد بعد ست سنوات من القمة الأولى للمرأة العربية إلى :التعرف على ما قامت به كل دولة عربية على حدة من أجل إنجاز توصيات المنتديات السابقة (المرأة والقانون، المرأة والسياسة ، المرأة في بلاد المهجر ، المرأة والإعلام ، والمرأة والاقتصاد، المرأة والنزاعات المسلحة ، المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا ، المرأة والتربية ، وطن وتنمية) والاطلاع على البرامج و المشاريع التي تبنتها كل دولة في هذا الشأن و قدر النجاح الذي حققته كل منها في إنجاز كل توصية و العوامل التي أدت إلى تحقيق هذا النجاح و أسباب عدم تفعيل التوصيات. [2]

ومن أهم المؤتمرات التى قامت بها منظمة المراة العربية المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية المقاولة و ريادة الأعمال النسائية فى العالم العربى : قيادة و تنمية الجزائر 25 – 27 فبراير 2013 وكانت الغاية الرئيسية لهذا المؤتمر هو تقييم مدى تنفيذ التوصيات السابقة في مجال المقاولة وريادة الأعمال النسائية انطلاقا من مقاربة النوع الاجتماعي، ووضع إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى لتمكين المرأة من هذا المجال الحيوي وهو القيادة والريادة.

---

(1) منظمة المراة العربية ، عقد من الانجازات 2001-2011 ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، منظمة المرأة العربية ، 2012 ،ص15.

(2) سماء سليمان ، الحقوق السياسية للمرأة ودور منظمتى الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ،مرجع سابق ، ص 62-63 .

وإعادة طرح الموضوع بصفة أكثر عمقاً من ذي قبل بهدف توعية المرأة بأهمية هذا النوع من النشاط والمساهمة فيه وتبصيرها بأهم البدائل المتاحة عربياً ودوليا، وتحسين المعطيات والبيانات المتوفرة عن الموضوع وعلاقته بالنوع الاجتماعي، واستكمال الناقص منها بهدف تمكين المرأة العربية ومساعدتها على تطوير أعمالها أو الانطلاق في أعمال جديدة.[1]

3- منظمة العمل الدولية :

منذ نشأة منظمة العمل الدولية في عام 1919 وهي تسعى إلى توفير الحماية القانونية للعمالة بصفة عامة وإقرار مبادئ حرية العمل والمساواة بين العمال دون تفرقه في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو غير ذلك، وفي سبيلها لتحقيق ذلك أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية فضلاً عن إصدارها العديد من التوصيات ولم تكتف بذلك بل قامت بمراقبة كيفية وضعها موضع التطبيق وكان آثار هذا الاهتمام الذي أولته المنظمة للعمال أنها واجهت بالنسبة للمرأة العاملة ، أمرين :-

أولهما : عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الاستخدام والاجور.
ثانيهما: عدم وجود حماية قانونية كافية للمرأة العاملة أثناء العمل.

ومن ثم حرص إعلان فيلادلفيا الصادر عام 1944 والمكمل لدستور منظمة العمل الدولية على تأكيد هذا المبدأ حيث نص على ان" لجميع البشر أيا كان عرقهم أو جنسهم الحق فى العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحى كليهما في ظروف عمل توفر لهم الحرية والكرامة والامن الاقتصادى وتكافؤ الفرص".

وقد أولت المنظمة موضوع حماية المرأة العاملة أهتماماً خاصاً ، ليس باعتبار ذلك من الاساسيات في تكوين المستويات الدولية فحسب بل باعتبار أن مساواة الرجل والمرأة من المبادئ الاساسية التى حرصت أغلب حقوق الانسان على تأكيده.[2]

وقد احتلت منظمة العمل الدولية فى أسرة المنظمات والهيئات الدولية مكان الصدارة من حيث اهتماماتها بالنهوض بأوضاع المرأة العاملة وهذا امر بديهى بالنسبة لهيئة دولية أنشئت اصلاً للارتقاء بأوضاع القوى العاملة دون أدنى تمييز مهنياً ومعيشياً ،كما كان لمنظمة العمل الدولية فضل السبق في تقرير مبدأ المساواة بين المرأة والرجل فى مجال الاجر وذلك بموجب دستور المنظمة الصادر عام 1919 حين تصدر الدستور مبدأ تكافؤ الاجر لدى تكافؤ العمل.[3]

---

(1)منظمة المراة العربية ، المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية المقاولة و ريادة الأعمال النسائية فى العالم العربى : قيادة و تنمية الجزائر 25 – 27 فبراير 2013 .
(2)هبة محمد خالد عبد الحميد، المجلس القومى للمراة ودوره فى النهوض بالمرأة العاملة ،مرجع سابق ،ص10.
(3)تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى ، المراة العاملة العربية والتنمية ، مؤتمر العمل العربى –الدورة العشرين (عمان ،5-12 ابريل 1993) ، القاهرة ، منظمة العمل العربى ، 2001 ،ص33.

ب - المنظمات المحلية لتمكين المرأة :

تعتبر نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين هى مرحلة ميلاد الوعى النسوى الذى تزامن مع عدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ساهمت فى تغيير وضع المرأة ونظرة المجتمع لها تمثلت فى نشأة المنظمات النسائية ، وقد أرتبطت نشأة المنظمات النسائية الاولى برغبة النساء في دخول مجال الحياة العامة باستخدام طريقة مشروعة ومقبولة أجتماعياً وهى العمل التطوعى .

ويعتبر الاتحاد النسائى المصرى من أوائل المنظمات النسائية التى أتخذت شكلاً مؤسسياً فى العمل ، وقد عمل الاتحاد من منطلق برنامج متكامل يخاطب احتياجات النساء المصريات وقضاياهن، ويسعى للنهوض بأوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد ارتبطت نشأة الاتحاد برغبة فى تمثيل النساء المصريات عالمياً ، وتغيير الصورة التى ارتبطت بالمرأة المصرية بحكم فوصول دعوة موجهة الى النساء المصريات للمشاركة فى المؤتمر السنوى للاتحاد النسائى الدولى دفع هدى شعراوى الى أنشاء جمعية تمثل الاتحاد النسائى الدولى فى مصر تتشكل عضويتها من عضوات لجنة الوفد المركزية للنساء باعتبارها الهيئة النسائية البارزة .

وقد حددت أغراض الجمعية فى رفع مستوى المرأة الادبى والاجتماعى للوصول بها الى حد يجعلها أهلاً للاشتراك مع الرجال فى الحقوق والواجبات كما تسعى لتنال المرأة المصرية حقوقها السساسية والاجتماعية.

كما ارتبط تأسيس الاتحاد بالرغبة فى الانضمام الى نساء العالم فى طلب المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والسياسية وكذلك نضالهن من أجل السلام لذلك حرص على تلبية دعوة الاتحاد النسائى الدولى للمشاركة فى مؤتمره الدولى بروما 1923 والذى تأسس على اثره الاتحاد النسائى المصرى وقدم طلبا للالتحاق بالاتحاد النسائى الدولى وقوبل الطلب بالترحيب وبذلك أصبح الاتحاد المصرى اتحاداً مصرياً ذا صفة دولية .[1]

بالأضافة الى ذلك توالت بعد ذلك ظهور العديد من المنظمات والجمعيات النسائية المعنية بقضايا المرأة المصرية وتمكينها من تولى المناصب القيادية ومواقع اتخاذ القرار.

وهنا يثور تساؤل على جانب من الأهمية وهو الى أى مدى أسهمت المنظمات المحلية في مجال تمكين المرأة وبناءً على ماسبق نوضح مدى أسهام المنظمات النسائية المحلية فى مجال تمكين المرأة وتدعيمها للوصول الى أعلى المناصب ومن أهم هذه المنظمات :

- **المنظمات الحكومية** - **المنظمات غير الحكومية**

(1) ايناس محمد الشافعى ، وثائق المنظمات غير الحكومية المصرية دراسة تطبيقية على المنظمات النسائية ،مرجع سابق، ص 29-32.

- **المنظمات الحكومية :**

1- المجلس القومى للمرأة :

تم إنشاء المجلس القومي للمرأة بموجب القرار الجمهوري رقم 90 لعام 2000 ، ويهدف المجلس إلى الارتقاء بمكانة المرأة وتمكينها من القيام بدور فعال في النهضة الاجتماعية لمصر ،وذلك في إطار المحافظة على التراث القومي والشخصية المصرية ، ويختص المجلس بما يلي :

- اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شئون المرأة وتمكينها من اداء دورها الاقتصادي والاجتماعي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة .
- وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها .
- متابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة في مجال المرأة والتقدم بما يكون لديه من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة في هذا الشأن .
- إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها علي السلطة المختصة والتوصة باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة.
- إبداء الرأي في جميع الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة .

- تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشئون المرأة .
- انشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء البحوث والدراسات في هذا المجال .
- عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والبحث في الموضوعات التي تخص المرأة .
- تنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وبحقوقها وواجباتها .
- إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته .[1]

ومنذ نشأته انطلق المجلس في تنفيذ المهام المنوطة به حيث عقد مجموعة من المؤتمرات القومية للمرأة المصرية حرصت علي تبني خطط ورؤى للتغيير والاصلاح استناداً الي منهج علمي وموضوعي . وقد عقد مؤتمره الأول في عام 2000 تحت عنوان " نهضة مصر" وأرسى مبادئ التحرك وتفعيل مشاركة المرأة في التنمية من أجل صناعة الأسرة والمجتمع ، بينما عقد المؤتمر الثاني في عام 2001 تحت عنوان " المرأة المصرية والخطة القومية " , وحمل المؤتمر الثالث رسالة واضحة عن تحديث مصر واهتم في ذلك بتكوين وعي مجتمعي بأهمية إشراك المرأة في عملية التحديث والتنمية .[2]

(1) محمد عبد الرحيم هاشم عبد الحميد ، دور تحالفات الجمعيات الاهلية في مكافحة السياسات المناهضة لحقوق المراة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2011، ص 150.
(2) موقع المجلس القومى للمراة. http://www.ncwegypt.com، تاريخ الدخول 2014/1/20 .

وفى مارس 2004 نظم المجلس مؤتمره الرابع بمكتبة الاسكندرية تحت عنوان (المرأة المصرية والإهداف الإنمائية للالفية) وحددت اللائحة الداخلية للمجلس اختصاصات المؤتمر فيما يلى :-

1- إبداء الرأي في السياسة العامة لتنمية شئون المرأة .

2- إبداء الرأي في خطة النهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها .

3- متابعة تنفيذ خطط النهوض بالمرأة.

4- توعية المرأة بحقوقها وواجباتها وتفعيل قيامها بها.

وقد أصدر المؤتمر الرابع عدة توصيات أهمها المطالبة بضرورة إصدار تشريع جديد يوفر الحماية للمرأة وتعديل القوانين للإعتراف بمبدأ الإعالة بالنسبة للزوجة العاملة وتعديل نصوص العقوبات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة والإسراع بتعديل قانون التأمينات تطبيقاً لحكم المحكمة الدستورية العليا بالنسبة للنص على حق الزوج في صرف حصته في معاش زوجته تأكيداً لمبدأ المساواة كما تضمنت التوصيات بعض المطالب السياسية الأخري مثل إعادة النظر في التشريعات المنظمة للانتخابات ولمباشرة الحقوق السياسية علي نحو يتيح فرصاً أكبر للنساء للمشاركة في الأحزاب السياسية , وقد تحولت العديد من هذه المطالب والاقتراحات إلى قوانين بالفعل .[1]

ويتلخص الهدف الاساسي لاستراتيجية المجلس القومى للمراة فى تحقيق المواطنة الكاملة للمرأة وذلك بدعم مشاركة المراة في عملية صنع القرار ووضع السياسيات وصياغة التشريعات واتخاذ القرارات بحيث تأتى معبرة عن مصالح الرجال والنساء معاً كأساس لتحقيق المساواة والديمقراطية والتنمية والسلام. [2]

2- المجلس القومى للامومة والطفولة :

أنشىء المجلس القومى للطفولة والأمومة عام 1989 برئاسة السيد رئيس مجلس الوزارء , وعضوية كل من وزراء الشئون الاجتماعية ، الاعلام ، الصحة ، التعليم ، الثقافة ، التخطيط ، القوى العاملة ، الرئيس التنفيذى للمجلس الاعلى للشباب والرياضة وعدد لا يزيد عن ثلاثة من ذوى الكفاءة والخبرة والمهتمين بشئون الطفولة والامومة . [3]

اختصاصات المجلس :

تضمنت اختصاصات المجلس الواردة فى قرار إنشائه مايلى: تعبئة الرأى العام بشأن إحتياجات الطفولة والأمومة ومشكلاتها وأساليب معالجتها كذلك إقتراح البرامج الثقافية والتعليمية والإعلامية المناسبة وتقوم وحدة الإعلام بالمجلس بمهمة رئيسية تتبعها عدة مهام أخرى تتعلق بهذه الاختصاصات .

والمهمة الرئيسية هى توصيل رسالة المجلس الى كافة المواطنين والتعريف بمشروعاته من خلال أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .[4]

---

(1)هبة محمد خالد عبد الحميد ، المجلس القومى للمراة ودوره فى النهوض بالمرأة العاملة ،مرجع سابق، ص 145 .
(2) موقع المجلس القومى للمراة. http://www.ncwegypt.com.،تاريخ الدخول 2014/1/20 .
(3)المجلس القومى للامومة والطفولة ،موقع الهيئة العامة للاستعلاماتhttp://www.sis.gov.eg، تاريخ الدخول2014/1/3
(4) سامية محمد فهمى ، المراة فى التنمية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1998،ص122.

وتتراوح الجهود المشار إليها بين المساهمة فى إجراء البحوث الإعلامية وبحث المشكلات وإقتراح الحلول وعرض القضايا الخاصة بالمرأة كما يتعاون المجلس مع منظمات دولية منها منظمة اليونيسيف ومركزها القاهرة وقد أسفر هذا التعاون عن عقد عدة إتفاقيات فى مجالات متعددة ، كماساهمت المنظمة فى تمويل بعض الدراسات لإعداد مكون الطفولة والأمومة فى الخطة الخمسية 98/97 - 2002/2001. كما ساهمت فى تمويل بعض الدراسات لإعداد الإطار الفكرى لمكون المرأة فى نفس الخطة . [1]

ب- المنظمات غير الحكومية :

تشكل المنظمات غير الحكومية ظاهرة حديثة ، وهى عبارة عن كيانات يؤسسها المواطنون من أجل المشاركة فى الشأن العام ، من خلال مبادرات حرة مستقلة ، سواء على النطاق المحلى أو الاقليمى أو الدولى ، وبالتالى فهى من حيث المبدأ تعبير عن إرادة المجتمع والمواطنين .

وقد أثبتت المنظمات غير الحكومية فى كثير من الاحيان أنها تشكل قوة إجتماعية وضميرية ذات آثر على الرغم من أنها لاتمثل ولاتسعى لامتلاك أى نوع من السلطة السياسية فبعضها يحمل على عاتقه رسالة نشر مبادئ حقوق الانسان والدفاع عن الضحايا والمظلومين، وبعضها يعمل فى مجال التنمية ومنها من ينحاز للعمل الخيرى وبين هذا وذاك ثمة منظمات معنية بتقديم الخدمات والعون الانسانى .

بالاضافة الى ذلك أخذ هذا المصطلح يفرض نفسه حتى صار رائجاً ويستخدم بالتوازى مع مصطلحات أخرى أهمها الجمعيات الاهلية فكثير من هذه الجمعيات أعادت وصف ذاتها كمنظمات غير حكومية لتنخرط فى التيار العام الذى تمثله هذه المنظمات محلياً ودولياً، وقد لعبت منظمات حقوق الانسان والمنظمات النسائية والتنموية دوراً ملحوظاً فى أشاعة هذا المفهوم، وقد استطاعت هذه المنظمات رغم كل القيود المفروضة عليها ان تحتل موقعاً سواء على المستوى المحلى أو الدولى كما باتت موضوعاً رئيسياً لوسائل الاعلام بل المؤسسات البحثية والاكاديمية.

ومع ذلك يمكن القول ان المنظمات التى نشأت وعرفت حديثاً باسم المنظمات غير الحكومية قد يكون لها خصائص لم تكن موجودة فى الكيانات السابقة عليها سواء من حيث القضايا التى نشأت من أجلها فى مجالات جديدة مثل حقوق الانسان والتنمية أو من حيث آليات العمل ومنظومة العلاقات التى نشأت بموجبها . [2]

ومن الواضح من التسمية أن الصفة الرئيسية التى يجب أن تتسم بها هذه المنظمات هى أنها غير حكومية بمعنى أنها ليست تابعة لجهاز الدولة أو حتى للسيطرة الحكومية فهى منظمات مستقلة تعبر عن آرادة مجتمعية وبعيدة عن تأثير الدولة.[3]

---

(1) سامية محمد فهمى ، المراة فى التنمية ، الاسكندرية ، مرجع سابق،ص122.

(2)يسري مصطفى ، المنظمات غير الحكومية ، القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، 2007 ،ص 13- 14 ،ص21-32 .

(3) محمد عبد الرحيم هاشم عبد الحميد ، دور تحالفات الجمعيات الاهلية في مكافحة السياسات المناهضة لحقوق المراة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2011 ،ص 120 .

يعمل قطاع من المنظمات والجمعيات على محور التمكين وتعزيز المساواة بين الجنسين وفقاً لالتزام مصر بالاتفاقيات الدولية التى صدقت عليها، كما تسعى الجمعيات الى بناء وعيها بذاتها وبدورها والسعى الى زيادة دورها فى التنمية البشرية ، وهناك قطاع من المنظمات النسائية يتسم بالتوجه الحقوقى الدفاعى وينشط بشكل رئيسى في التوعية القانونية للمرأة بالحقوق والواجبات.[1]

وبالتالى تتميز المنظمات الجديدة عن القديمة بتبنيها قضية التنمية وتمكين المرأة بدلاً من تقديم الخدمات الخاصة بالمهارات التقليدية التى طالما كانت تقدمها الجمعيات بدون مشاركة فعالة من جانب النساء ، وتغيرت فلسفة عمل تلك المؤسسات من مجرد المساندة التى تقوم على الاحسان الى مفهوم التعزيز وتدعيم قدرات المرأة لتولى المناصب القيادية والمراكز العليا .

ويرى البعض أن المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا المرأة هى تنظيمات ترغب فى تحسين أوضاع النساء ويندرج ضمن هذا النطاق جمعيات ومنظمات واتحادات تتبنى العمل الخيري وهى في أغلب الاحيان ظهرت أما أثناء مرحلة نضال الوطنى أو تأسست مباشرة بعد الاستقلال الوطنى ، وقد لعبت هذه التنظيمات أدوار فى مواجهة الاثار السلبية للمخططات الحكومية فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على أوضاع النساء العربيات فى ميادين التعليم والصحة والاوضاع الاجتماعية المختلفة حيث تسعى هذه التنظيمات الى آحداث تغييرات وترتيبات أنية فى الوضع القائم من خلال الحد من سلبياته ، دون أن يمس نشاطها البنية الذكورية وآلياتها التى تفرض التميز الجنسى ، وينم العمل الجمعى لهذه التنظيمات عن رغباتها فى تحسين أوضاع النساء دون إى ارادة للتغيير الجذرى ويندرج ضمن هذا النطاق جمعيات ومنظمات واتحادات تتبنى العمل الخيرى والرعائى.[2]

وتشير أمانى قنديل الى ان هناك أنماط استراتيجية متعددة تتبناها منظمات المراة فى سياقات ثقافية واقتصادية وسياسية مختلفة وكل منها له آنعكاساته على درجة السلطة والنفوذ والتى تتمتع بها هذه المنظمات وهى كالآتى :-

1- استراتيجية الفصل : حيث تكون المنظمة نسائية ، اى مغلق عضويتها على النساء فقط.

2- استراتيجية الجمع : حيث تشارك النساء فى منظمات يهيمن عليها الرجال .

3-استراتيجية الفردية : حيث يوجد مانح واحد أو شخصية كارزمية نسائية واحدة تقوم بإرساء منظماتها التطوعية الخاصة .

4-استراتيجية المساعدة التابعة : حيث تلعب دوراً تابعاً مساعد لحزب سياسي أو نقابة أو مؤسسة دينية يهيمن عليها الذكور.[3]

---

(1) اسماء ابو بكر الصديق حسن حجازى ، دور الاتصال المباشر فى تنمية الوعى بقضايا المرأة دراسة على عينة من الجمعيات الاهلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ،2008 ، ص 114.

(2) نرمين سيد عزب سليمان ، دور المنظمات النسائية العربية فى تمكين المراة دراسة مقارنة من واقع حالتى مصر والبحرين ، مرجع سابق ،ص 6.

(3)Amani kandil, civil society in the arab world , civicus, usa, 1995,p20-21

بالأضافة إلى ذلك هناك عدد من الاتجاهات العامة المميزة لنشاط المنظمات النسائية والمنظمات الاهلية عامة وهى :

1- ورش عمل وندوات ومؤتمرات متتالية لتوعية الرأى العام ، ومحاولة التأثير على صانعى السياسات .
2- اتصالات مكثفة ببعض أعضاء البرلمانات وبالاحزاب السياسية لتعزيز المشاركة السياسية للمراة.
3- حملات توعية مكثفة تتوجه الى الشرائح النسائية ، لحفز وتعبئة المشاركة السياسية .
4- تبنى برامج تدريبية وورش عمل تستهدف التأهيل السياسي للمرأة.
5- تعاون بين الإجهزة الوطنية المعنية بشئون المرأة في الدول العربية والمنظمات الاهلية والاحزاب السياسية لتفعيل الدور السياسي للمرأة .[1]

ومن أهم نماذج الجمعيات النسائية الاهلية التي تهتم بالمرأة :

1- مؤسسة المرأة الجديدة:

فى عام 1983 بدأت مجموعة من النساء نشاطها بحلقات لدراسة ومناقشة تاريخ الحركة النسائية وقد أصدرت نشرتها الاولى باسم " المرأة الجديدة " سنة 1985 ، وأشهرت المجموعة نفسها باسم " مركز دراسات المراة الجديدة " فى عام 1991 كشريكة مدنية .وقد عرفت نفسها بأنها مجموعة نسائية ديمقراطية تنويرية تسعى لتحرير المرأة كجزء من حركة تحرير المجتمع ككل وتسعى لتحقيق ذلك عبر دور المنظمات غير الحكومية .

بالاضافة الى أنها منظمة مصرية غير حكومية ، ذات توجه نسوى وشركة مدنية غير هادفة للربح باسم مركز دراسات المراة الجديدة ثم سجلت باسم مؤسسة المراة الجديدة عام 2002 برقم 2014 .

وقد حددت أنشطتها فى إجراء عدة بحوث نشر بعضها فى نشرة المرأة الجديدة حول قضايا تهم المرأة ، وهى بحوث عن (المرأة العاملة ، الحجاب ، الصحة الانجابية ، المرأة والقانون والتنمية) وقد نظمت ورش عمل عن المرأة ، والحركة النسائية العربية ، والحقوق القانونية للمرأة ، كما شاركت المجموعة فى العديد من المؤتمرات فى مصر العالم العربى وبالخارج ، وقد شاركت فى حملات قومية بدأت بحملة ضد قانون الاحوال الشخصية عام 1978 ، ثم نظمت حملة لرفع التحفظات على أتفاقية الغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وضد العنف الموجه ضدها ، ويعد هذا المركز جزءاً من منتدى النساء العربيات ، وهى عبارة عن شبكة منظمات نسائية عربية مستقلة تضم منظمات نسوية من أقطار عربية مختلفة .[2]

كما تؤمن المؤسسة بحق النساء غير المشروط في الحرية والمساواة ، والعدالة الاجتماعية ، وحقوقهن الانجابية والحق فى المواطنة جزء لايتجزأ من حقوق الانسان ، وفى هذا الاطار ترى المؤسسة انه لايمكن فصل النضال من أجل حقوق النساء عن نضال الامم والشعوب من أجل العدالة والتحرر من القمع .

---

(1) نرمين سيد عزب سليمان ، دور المنظمات النسائية العربية فى تمكين المراة دراسة مقارنة من واقع حالتى مصر والبحرين ،مرجع سابق، ص 6.

(2) مركز دراسات المراة الجديدة و مجموعة من الباحثين ، المراة فى المنظمات الاهلية العربية ، الطبعة الاولى ، القاهرة، دار المستقبل العربي ، 1999 ،ص 380 .

وتسعى المؤسسة لتحقيق عدد من الاهداف تتمثل فى :

1- الاسهام فى تغيير السياسات التى تؤثر سلبياً على وضع النساء فى المجتمع سواء كان ذلك فى المال العام أو الخاص.

2- الاسهام فى تغيير هيمنة الثقافة الابوية السائدة اجتماعياً.

3- تعزيز ودعم النساء المهمشات اللواتى يعانين أشد المعاناة من اثر السياسات المختلفة من أجل دعم قدراتهن على التعبير عن النفس والمطالبة بحقوقهن.

4- المساهمة فى بناء وتطوير حوار وخطاب يركزان على حقوق النساء على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية من منظور تأثير الظروف الحالية على حالة النساء.

5- تفعيل آليات التضامن بين جميع الجهود العالمية القاصدة لدعم ممارسة النساء لحقوقهن وربطها بتطور العدالة فى مجتمعات ترفض جميع اشكال القهر والتسلط.

تتبنى المؤسسة عدداً من الانشطة لتحقيق أهدافها وتتنوع تلك الانشطة لتشمل إجراء البحوث والدراسات ونشرها ورصد انتهاكات حقوق النساء والقيام بالحملات ، وتنظيم الندوات وورش العمل سواء كمؤسسة مستقلة أو بالتعاون مع منظمات دفاعية او قاعدية اخرى ، وتوفير مكتبة متخصصة.

كما تصدر المؤسسة بشكل دوري مجلة نسوية نظرية بعنوان طيبة ، ومجلة الصحة الانجابية ، ونشرة المرأة الجديدة ، وأجندة سنوية مختصة بشئون النساء.[1]

2- المركز المصري لحقوق المرأة :

يُعد المركز المصري لحقوق المرأة هيئة مستقلة غير حكومية و غير حزبية و هو مهتم بالأساس بدعم و مساندة المرأة المصرية فى نضالها من أجل حصولها على حقوقها كاملة و تحقيق المساواة بينها وبين الرجل, و يعمل المركز المصري لحقوق المرأة على التصدى لكافة أشكال التمييز ضد المرأة و حفز السلطات التشريعية على إعادة النظر فى كافة التشريعات التى تتعارض مع الدستور المصرى و الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة .

و يكتسب نشاط المركز أهميته من أنه من المراكز القليلة التى تعنى بدعم الحقوق المدنية و السياسية للمرأة بجانب الخدمات القانونية الأساسية و التى تقدم للنساء غير القادرات فضلاً عن برامج إعداد قيادات نسائية و يمتد نشاطه إلى كافة أنحاء الجمهورية.[2]

---

(1)ايناس محمد الشافعى ، وثائق المنظمات غير الحكومية المصرية دراسة تطبيقية على المنظمات النسائية ، مرجع سابق ، 2011، ص -7069.

(2)نيفين مسعد ، المشاركة السياسية للمراة العربية ، القاهرة ، دار الكتب والوثائق القومية ، 2009 ، ص93 .

ويهدف المركز :

1- تنمية حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية وعلي وجه الخصوص حق الانتخاب و الترشح ، وفي هذا الصدد يسعي المركز لمساعدة النساء علي القيد في جداول الانتخاب وممارسة حق التصويت ونقل الخبرات الضرورية للمرشحات لخوض المعركة الانتخابية.

2 - تقديم المساعدة القانونية للنساء وذلك برفع الدعاوى القضائية لهن واستصدار الأحكام وتنفيذها وبوجه خاص للنساء اللاتي لا يستطعن مواجهة تكاليف التقاضي للدفاع عنهن، وكذلك تقديم الاستشارات القانونية لهن.

3- رصد الانتهاكات والاعتداءات الواقعة علي النساء سواء من قبل أفراد أو هيئات حكومية أو جماعات غير حكومية وإعداد التقارير عنها وإعلانها.

4- رصد القوانين و التشريعات التي تقيد حقوق المرأة وتتناقض مع الدستور و المواثيق الدولية وعقد حلقات النقاش وورش العمل حولها لوضع التصورات لمواجهتها و العمل علي تعديلها. [1]

3- جمعية نهوض وتنمية المرأة :

تأسست عام 1987 ومسجلة برقم 3528 لعام 1987 , وهي أول جمعية نسائية تستهدف النساء اللاتي تعولن أسرهن في مصر وأول جمعية تقدم الخدمات القانونية الخاصة بالأوراق الرسمية في مصر مثل استخراج البطاقة الشخصية , وتقدم الجمعية خدماتها للمرأة محدودة الدخل التي تعيش في المناطق الشعبية والعشوائية وتستهدف المرأة المسئولة عن إعالة أسرتها . [2]
ترى الجمعية أن وضع المرأة في انحدار وأن عليها النضال في جبهات متعددة ، كما يرى الاعضاء ان النواحى التشريعية لاتتقدم بالشكل المرجو ، و تسعى هذه المنظمة الى مساعدة المرأة على استرداد كيانها والشعور بقيمة ذاتها وتطوير قدرتها على مساعدة نفسها وأسرتها .
وتهدف هذه المنظمة :

5- مساعدة المرأة من الناحية الفنية .
6- مساعدة المرأة من الناحية المالية.
7- مساعدة المرأة من الناحية القانونية .

(1) جيهان عبد المجيد عليوة ، التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع ودعم المشاركة الاجتماعية للمراة فى برامج الجمعيات الاهلية المعنية بقضايا المراة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2011 ،ص 127
(2) مركز دراسات المراة الجديدة و مجموعة من الباحثين ، المراة فى المنظمات الاهلية العربية ،مرجع سابق،ص 377 .
(3) نرمين سيد عزب سليمان ، دور المنظمات النسائية العربية فى تمكين المراة دراسة مقارنة من واقع حالتى مصر والبحرين مرجع سابق ،ص25.

4- مركز قضايا المرأة المصرية :

تأسس المركز عام 1995 وفقا للقانون المدنى يهدف المركز الى تقديم المساعدة القانونية للمرأة بكل اشكالها وتخصصاتها ورفع الوعى القانونى لديها وتوعية كوادر الجمعيات الاهلية لتنمية الوعى القانونى للمراة ، وأصدار كتب خاصة بقضايا المرأة المختلفة ومحو أمية المراة والفتاة ، ومواصلة اعلى للراغبات فى التعليم وهى تسعى ايضاً لمشاركة المراة فى القضايا الهامة بمجتمعها من خلال عقد الدورات التدريبية وحلقات النقاش المختلفة .

كما تسعى المؤسسة أيضاً الى تزويد المرأة بالمهارات والقدرات التى تمكنها من ممارسة حياتها والتغلب على مشكلاتها ، وبالاضافة الى ذلك تتميز المؤسسة بين أهدافها الاستراتيجية والعملية فى الضغط والدعوة لتغيير القوانين من آجل عدالة أكثر للمرأة المصرية وفقاً للدستور والاتفاقيات الدولية .

بالاضافة الى تأصيل حقوق المرأة باعتبارها جزءاً من حقوق الانسان وتغيير الموروث الثقافى المناهض لحقوق المرأة المصرية ، فضلاً عن العمل على تمكين المرأة ومحاربة جميع اشكال العنف ضدها.

وتجتهد الى تغيير القوانين المجحفة بحق المرأة عبر تشكيل مجموعات ضغط قانونية للفت انتباه الجهات المعنية وحث الحكومة على وضع هذه القوانين فى الاعتبار ومن خلال الانضمام لائتلافات والعمل على موضوعات الساعة المعنية بالنساء وفقاً لما جاء فى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة ومتابعة مقررات منهاج عمل بكين.[1]

كما يهدف الى تساوى الفرص بين الجنسين ومساندة ودعم قضايا المرأة وحل مشكلاتها من كافة النواحى القانونية واستخدام كافة الاليات والاعلانات والمواثيق الدولية ومواد الدستور المصري فى ظل واقع من العادات والتقاليد.[2]

5- ملتقى الهيئات لتنمية المرأة :

في نهاية عام 1994 اجتمع ممثلو عدد من المنظمات الأهلية المصرية لصياغة احتياجاتها في ورشة عمل والتقى فيها أكثر من 22 منظمة أجمعوا على أهمية وحاجة العمل النسائي في مصر لكافة أشكال التعاون فيما بينها ، وذلك لتكوين قوة ضغط محسوسة الأثر في قضايا المرأة عن طريق تقوية ودعم الكفاءات وتنمية قدرات المشاركين والمستهدفين لتطوير أدواتهم في تنمية المجتمع متخذين من الالتزام بالاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة كأساس فكري لعملهم المشترك وكحد أدنى للمبادئ التي تجمع بين المنظمات المشاركة في الملتقى .[3]

---

(1) ايناس محمد الشافعى ، وثائق المنظمات غير الحكومية المصرية دراسة تطبيقية على المنظمات النسائية ، مرجع سابق، ص76-77.

(2) نرمين سيد عزب سليمان ، دور المنظمات النسائية العربية فى تمكين المراة دراسة مقارنة من واقع حالتى مصر والبحرين ، مرجع سابق ،ص 5.

(3) محمد عبد الفتاح ، الجمعيات الاهلية النسائية قضايا ومشكلات ،مرجع سابق ، ص98.

وفي نوفمبر عام 1996 ، بدأ العمل بملتقى الهيئات لتنمية المرأة كمنظمة أهلية مشهرة وكشركة مدنية غير هادفة للربح بمشاركة أحدى عشرة منظمة أهلية شكلوا مجلس الأمناء ، تعمل في ضوء الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة كمرجعية لها ، وخاصة المنظمات العاملة مع النساء بهدف رفع كفاءتها لتحقيق أهدافها وغاياتها التنموية وذلك من خلال أنشطة الملتقى الآتية :

أولاً : التـــدريب :

يخدم أعضاء المنظمات الأهلية المشاركة وكذلك المنظمات العاملة في مجال تنمية المرأة في القاهرة والأقاليم.

ثانياً : التوثيـــق :

يستهدف مد المنظمات والأفراد بالمعلومات والبيانات والحقائق المرتبطة بقضايا المرأة من خلال المكتبة والأرشيف ومركز المعلومات .

ثالثاً : الإعـــلام :

يساهم في رفع وعي النساء والرجال بقضايا المرأة ودعم عمل المنظمات الأهلية في عملها في الفئات المختلفة للنساء .

رابعاً : اللجنة القانونية :

تعمل على التوعية القانونية بحقوق النساء ، ومتابعة القوانين التي تميز ضد المرأة بالبحث والدراسة وصياغة مشروعات قوانين بديلة تتوافق مع بنود الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة في محاولة للوصول إلى الجهات التشريعية .

خامساً : لجنة الحملة ضد الفقر والعنف :

تواصل تطوير مطالب النساء والمجتمع المصري للقضاء على الفقر والعنف ضد المرأة ، وتعمل ضمن الحملة العالمية التي توجه مطالبها للأمين العام للأمم المتحدة ، وتنشر الوعي بالوثائق التي أصدرتها نساء العالم حول الفقر والعنف .[1]

6- ملتقى المرأة والذاكرة :

تأسس الملتقى رسمياً في يناير 1997 ، حيث كان قد بدأ قبل ذلك بسنتين كمشروع الى أن تقرر ان يكون له وجوده المؤسسى المستقل ، ويمكن القول بأن السمة الاكثر تمييزاً لملتقى المرأة والذاكرة هى أنه مجموعة بحثية تعمل وفقاً لأجندة نشاطية.[2]

---

(1)جيهان عبد المجيد عليوة ، التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع ودعم المشاركة الاجتماعية للمراة فى برامج الجمعيات الاهلية المعنية بقضايا المراة ، مرجع سابق ،ص 128.

(2) محمد عبد الفتاح ، الجمعيات الاهلية النسائية قضايا ومشكلات ، مرجع سابق ، ص98.

وتركز المجموعة على الأنماط والمفاهيم الثقافية المنحازة ضد المرأة والتى عادة مالايتم تناولها بالتحليل .
ويستند إلى الاهداف التالية :
- يتركز على إعادة قراءة التاريخ الثقافى العربى من منظور يأخذ في الاعتبار الشكل الثقافى والاجتماعى للجنس بغرض انتاج مادة ثقافية يمكن استخدامها في الدفاع الاجتماعى وفى توسيع النشر حول قضايا المرأة الثقافية.

- يأمل الملتقى أن يجمع فى نسيج متجانس بين الدفاع الاجتماعى والاكاديمية بحيث تسود بينهما علاقة عضوية عوضاً عن علاقة تبرز الاختلاف والتنافر.

- يطمح الى ايجاد منتدى بحثى يتخذ من التشكل الثقافى والاجتماعى للجنس مقولة تحليلية ، ومن ثم إدخال البحث الذى يأخذ فى الاعتبار التشكل الثقافى والاجتماعى للجنس الى الدوائر الاكاديمية العربية .

- الوصول الى مفاهيم مغايرة تناصر حصول النساء على حقوقهن.[1]

وتشكلت المرأة والذاكرة من مجموعة من الباحثات والباحثين المهمومين بتغيير الصور النمطية للنساء فى الثقافة السائدة ارتكازاً على منظور النوع (الجندر) . حيث تمثل الصور والافكار الثقافية السائدة حجر عثرة أمام تحسين أوضاع النساء وحصولهن على حقوقهن ، فمن أهم المعوقات التى تواجه المرأة العربية حالياً هى غياب مصادر المعرفة الثقافية البديلة بشان أدوار النساء فى التاريخ وفى الحياة المعاصرة .ومن ثم قررت المجموعة اتخاذ شكل رسمى يتيح لها الدعوة الى تبنى منظور النوع فى دراسات التاريخ العربى والعلوم الاجتماعية بشكل عام ويتمثل الهدف من القيام بهذه الابحاث المتخصصة فى انتاج معرفة ثقافية بديلة حول النساء العربيات واتاحتها كمادة يتم توظيفها فى رفع الوعى ودعم المرأة وتتمثل رؤية المؤسسة فى مجتمع تتحقق فيه العدالة وتكافؤ الفرص للنساء والرجال مجتمع حيوى قادر على أنتاج معرفة بديلة لإعادة تشكيل علاقات القوى فى مختلف البنى الاجتماعية بما يدعم بناء وصيانة الكرامة الانسانية فى مواجهة كافة أشكال التمييز، وتسعى المؤسسة الى تحقيق هدف رئيسى وهو دعم تمكين النساء من خلال انتاج المعرفة ونشرها. [2]

وبناءً على ماسبق تمثل المنظمات بتكويناتها المتعددة ، آلية متكاملة لتفعيل مقومات عملية لتمكين المرأة شريطة أن تتحدد الاطراف الفاعلة التى يمكن الرهان عليها وأن تتحدد ادوراها بشكل تكاملى . [3]

---

(1) مركز دراسات المراة الجديدة و مجموعة من الباحثين ، المراة فى المنظمات الاهلية العربية ،مرجع سابق،ص 384 .
(2) محمد عبد الرحيم هاشم عبد الحميد ، دور تحالفات الجمعيات الاهلية في مكافحة السياسات المناهضة لحقوق المراة ، مرجع سابق، ص 120 .
(3) تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى ، المراة العاملة العربية والتنمية ، مؤتمر العمل العربى – الدورة العشرين (عمان ،5-12 ابريل 1993) ، منظمة العمل العربى ، القاهرة ، 2001 ،ص 33.

2- الإطر التشريعية والقانونية المنظمة لتمكين المرأة:

يسهم القانون في تعزيز مناصرة المرأة ويرجع ذلك قدرته على تقديم الحقيقة كما يمكن للنساء استخدام الميدان التشريعى لسن القوانين بقضاياهن التى ظلت غير معترف بها لفترة طويلة وقد يكون للقانون وقع اكبر على المجتمع مقارنة بالدعوات الى التغيير أو طرح القضايا التى تقوم بها المجموعة النسائية حيث يمكن للقانون ان يؤدى إلى إحداث تغيير بحكم الواقع .

بالإضافة الى ذلك ثمة نتائج إيجابية يمكن تأملها اذن من عمل المرأة فى الميدان التشريعى وعملية سن القوانين بشكل عام ،غير انه لايمكن تحقيقها إلا فى ظل ظروف معينة يسمح للنساء من العثور على قوتهن الجماعية وتأكيدها والبدء بالتأثير على النظام القانونى ، من خلال إيصال نساء ورجال قادرين على طرح قضاياهن وتمثيل مصالحهن الى المناصب الحكومية خاصة ضمن الهيئات التشريعية . [1]

وبصفة عامة أهتمت الاعلانات والاتفاقيات والمواثيق الدولية بحقوق المرأة بشكل عام و تضمنت نصوصا قانونية محددة تكفل هذه الحقوق وترعاها مستندة الى مبادئ حقوق الانسان وبما يحفظ للمرأة كرامتها ويصون حياتها بعيداً عن التعسف والاضطهاد والتمييز . [2]

وسوف نتناول هذه الاتفاقيات على النحوالتالى :

أ- الاطر التشريعية والقانونية الدولية المنظمة لتمكين المرأة :-

حظيت قضية تمكين المرأة في الحياة العامة عموماً والقيادة والريادة خصوصاً باهتمام دولى مستمر ، انعكس بشكل واضح على الاطر التشريعية والقانونية الدولية التي يستدل من خلالها سعي المجتمع الدولي إلى تحفيز المرأة من اجل تمكينها وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها و تجاه مشاركتها فى الحياة العامة والسياسية.

وتجدر الاشارة الى أن كافة المواثيق الدولية ابتداءاً من إعلان حقوق المرأة السياسية لعام 1952 ومروراً بالاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 وانتهاءاً بكافة التوجهات الدولية الحالية تساوى تماماً بين المراة والرجل في التمتع بكافة الحقوق السياسية المختلفة، والدليل على ذلك هو وصول المرأة فى العديد من دول العالم الثالث الى تولى رئاسة البلاد مثل ليبريا وشيلى ، وكذلك فى دول العالم المتقدم كالمانيا حالياً وبريطانيا فى وقت سابق، فالمرأة بشكل عام تتساوى مع الرجل تماماً فى ممارسة حقوقها السياسية حيث أنها صارت رئيسة دولة ووزيرة ونائبة فى البرلمان وقاضية ولها حرية الانضمام الى الاحزاب وجمعيات المجتمع المدنى ولها حق تقلد الوظائف العامة فى الدولة ولها حق التصويت فى الانتخابات والاستفتاءات المختلفة.[3]

ومن أهم الاتفاقيات الدولية التى أهتمت بقضايا المرأة:-

---

(1) هالة سعيد تبسي ، حقوق المراة في ظل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة ، الطبعة الاولى، لبنان ، منشورات الحلبى الحقوقية ، 2011 ،ص 136-137 .

(2) محمد ابراهيم الدسوقى على ، الحماية الدستورية والقانونية لحقوق المراة العاملة ، القاهرة، دار النهضة العربية ،2010 ،ص 20.

(3) منتصر سعيد حمودة ، الحماية الدولية لحقوق المراة دراسة مقارنة باحكام الشريعة الاسلامية ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2007 ،ص57.

1- الإعلان العالمي لحقوق الانسان :-

صدر الإعلان العالمي لحقوق الانسان من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1948م تتويجاً لجهود البشرية على مدى التاريخ لإقرار حق الانسان في الحرية والعدل والمساواة ، بوصفها قيماً وضرورات إنسانية فطرية يصعب العيش بدونها .[1]

وقد جاء متضمناً التأكيد على تحقيق مبدأ المساواة بين الافراد وعدم التمييز بينهم بسبب الاصل أو الجنس أو اللغة أو الاراء السياسية وقد نصت المادة الاولى منه : " يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين فى الكرامة والحقوق وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الاخاء".

وجاء الاعلان العالمى لحقوق الانسان ليؤكد على هذه الحقوق ، ونصت المادة الثانية منه على أنه لكل أنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أى تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأى آخر أو الاصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر دون أى تفرقة بين الرجال والنساء.

كما نصت باقى مواد الاعلان على المساواة في كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمدنية بين الرجل والمرأة وكذلك الحق في الزواج وتكوين أسرة .

كما نصت المادة (21) على حق كل فرد في المشاركة في إدارة شئون بلده العامة ، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة (بنفسه) أو غير مباشرة كانتخاب أعضاء عنه يمثلونه لاداره بلده عن فجميع الاشخاص متساون في حق تقلد الوظائف العامة فى بلادهم،كما نصت المادة (23) على أنه لكل فرد دون تمييز الحق في أجر متساو للعمل. [2]

كما اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة :

سلسلة من المواثيق الدولية التى تمنح للمرأة حق المشاركة فى المناصب العامة كما أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة إعلاناً دولياً فى 1967/11/7 فى دورة انعقادها العادية رقم 22 بالقرار رقم 2263 الذى يعتبر من أهم ماجاء فيه اعتباره التمييز ضد المرأة سواء بانكار أو بتقييد مساواتها بالرجل جريمة مخلة بالكرامة الانسانية ودعوته الى كل دول العالم بالاعتراف القانونى والواقعى بهذه المساواة . [3]

كما اهتمت بالاشارة الى المرأة فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، والدور الذى تلعبه داخل الاسرة ، ولاسيما فى تربية الأولاد، وأيماناً منها بأن إسهام النساء والرجال على السواء فى جميع الميادين مطلب لابد منه للتنمية المتكاملة لكل بلد فى جميع الميادين .

---

(1) محمد ابراهيم الدسوقى على ، الحماية الدستورية والقانونية لحقوق المراة العاملة ، مرجع سابق ،ص 20.

(2) منتصر سعيد حمودة ، الحماية الدولية لحقوق المراة دراسة مقارنة باحكام الشريعة الاسلامية ، مرجع سابق ،ص 62.

(3) Chris HANVEY, The role and workings of voluntary organizations, routledge, London, 1996, p70.

كما نصت المادة العاشرة على " تتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تمتع المرأة ، متزوجة أو غير متزوجة ، بحقوق مساوية الرجل فى ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما:

1- الحق دون تمييز بسبب الحالة الاجتماعية أو أى سبب أخر فى تلقى التدريب المهنى ، وفى العمل ، وفى حرية اختيار المهنة ونوع العمل ، وفى نيل الترقية فى المهنة والعمل.

2- تقاضى مكأفاة مساوية لمكافاة الرجل والتمتع بمعاملة متساوية عن العمل ذى القيمة متساوية.

3- حق التمتع بالاجازات مدفوعة الاجر وبالاستحقاقات التقاعدية والضمانات الاجتماعية المؤمنة ضد البطالة والمرض أو الشيخوخة أو غير ذلك من أسباب العجز عن العمل.
4- حق تقاضى التعويضات العائلية على قدم المساواة مع الرجل ، ومنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الحمل وكفالة حقها الفعلى فى العمل ، كما تتخذ التدابير اللازمة لمنع فصلها فى الزواج او الحمل ، ولاعطائها أجازة امومة مأجورة مع ضمان عودتها الى عملها السابق ، وتوفير الخدمات الاجتماعية اللازمة لها بما فى ذلك خدمات الحضانة.
5- لاتعتبر تدابير تمييزية تلك التدابير التى تتخذ لحماية المرأة فى بعض أنواع الاعمال لاسباب تتعلق بصميم تكوينها الجسمى .

والمادة(11) تنص على :" يتوجب وضع مبدأ تساوى الرجل والمرأة موضع التنفيذ فى جميع الدول وفقاً لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان" وتحقيقاً لذلك " تحث الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد ، على بذل أقصى جهدها للعمل على تنفيذ المبادئ الواردة فى هذا الإعلان." [1]

2- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية :

تأثرت صياغة مواد العهد الدولي ذات الصلة بالمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية وكذلك فيما يخص مضمون تلك الحقوق بنص الإعلان العالمي لحقوق الانسان الى حد يقترب من التطابق بين العهد والاعلان ، لكن العهد أضاف وجوب اتخاذ الدول التدابير التشريعية وغير التشريعية اللازمة لاعمال الحقوق الواردة فيه.كما أوجب على الدول رفع تقاريرها عن تلك التدابير الى الامين العام للامم المتحدة اى ان العهد زاد على الاعلان بتحديد آلية لمتابعة تنفيذ التزامات الدول بمضمونه.[2]

كما أعطت المادة (25) من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية للمرأة حق رئاسة بلدها عندما أعطى لكل مواطن الحق والفرصة دون أى تمييز (ذكر أم انثى) في المشاركة في سير الحياة العامة أما مباشرة (رئيس دولة أو الحكومة) وأما بطريقة غير مباشرة عن طريق اختيار ممثلين له بحرية تامة في أطار انتخابات حرة نزيهة.[3]

---

(1) منتصر سعيد حمودة ، الحماية الدولية لحقوق المراة دراسة مقارنة باحكام الشريعة الاسلامية ، مرجع سابق ،ص 69.

(2) نيفين مسعد ، المشاركة السياسية للمراة العربية ، مرجع سابق ، ص13-14 .

(3) عادل عبد الغفار ، الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2009 ،ص61-62 .

3- لجنة وضع المراة :

أنشأت الجمعية العامة للامم المتحدة لجنة (مركز المرأة) عام 1947م ، حيث تتولى دراسة أوضاع المرأة ، ووضع التوصيات التي تساعد في رسم سياسات النهوض بهاعلى المستوى العالمي ، باعتبار أن التمييز ضد المرأة يمثل خرقاً لمبدأ المساواة في الحقوق وأحترام الكرامة الإنسانية المنصوص عليهما في الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أقر مؤتمر سان فرانسيسكو " ميثاق منظمة الأمم المتحدة" وقد تضمنت ديباجة الميثاق الذى صدر فى 1945/10/24 التأكيد على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل حيث نصت المادة (13) من الميثاق " تقوم الجمعية العامة بالدراسات التى تتضمن التوصيات اللازمة بخصوص ضمان التأكد من حصول الأفراد على حقوقهم وحرياتهم الأساسية ، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، وعدم التفرقة بين الرجل والمرأة.[1]

وقد تعددت مجهودات منظمة الامم المتحدة نحو تحقيق تلك الأهداف ، وفيمايلى أهمها:

1- إصدار الجمعية العامة فى 1952/12/20 ، بموافقة جميع الاعضاء بناءً على توصية " لجنة المرأة " - قرار-يتضمن منح المرأة حقوقها السياسية ، تطبيقاً لمبادئ المساواة.

2- فى عام 1964 قام المجلس الاقتصادى والاجتماعى " أحد اجهزة المنظمة" بانشاء لجنة المرأة ومهمتها إعداد التوصيات والتقارير عن وسائل النهوض بالمرأة فى جميع المجالات "سياسية-إقتصادية-إجتماعية..." وبالاضافة إلى لجنة المرأة هناك عدة لجان دولية تعمل لتحقيق هذا الهدف ، ومن ضمنها:

3- لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة .

4- المعهد الدولى للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة .

5- إعلان يتضمن القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة .[2]

وتم انشاء " لجنة وضع المراة " كلجنة وظيفية (عملية) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى بموجب القرار رقم 11 بتاريخ يونيو 1946 من أجل إعداد التوصيات والتقارير للمجلس الاقتصادى والاجتماعى بشأن تعزيز حقوق المرأة في كل من الميدان السياسي والاقتصادى والمدنى والاجتماعى والتعليمى كما تصدر لجنة وضع المراة التوصيات الى المجلس بشأن المشاكل الطارئة التي تستلزم المعالجة الفورية في مجال حقوق المرأة وتهدف اللجنة الى تعزيز تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل.

---

(1) ياسر عبد الجواد ، حقوق المراة مواثيق دولية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مركز قضايا المراة المصرية ، 2003،ص 24-30.

(2) رمضان على السيد الشرنباصى ، ولاية المراة في الفقه الاسلامى والقوانين العربية (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، 2010 ، ص 55.

كما كانت لجنة وضع المرأة هي المسئولة عن إعلان الاعوام 1975 الى 1985 كعقد الامم المتحدة للمرأة وعن تنظيم أربعة مؤتمرات رئيسية حول المرأة بدءاً بالمؤتمر الاول في المكسيك في عام 1975 كما أنها هي المسوؤلة عن الاعلانيين الرئيسيين المتعلقين بالمرأة الصادرين عن الجمعية العامة للامم المتحدة ،إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1976) واعلان القضاء على العنف ضد المراة (1993) وقد ساهما بشكل ملحوظ في النهوض بحقوق الانسان للمرأة .[1]

4- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة:

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1952م ، أتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ، وبدأ في تنفيذها اعتباراً من يوليو 1954م، حيث نصت في مادتها الأولى على أن للمرأة حق التصويت في جميع الانتخابات ، ونصت في مادتها الثانية على أن للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام ، ونصت في المادة الثالثة على أن للنساء أهلية تقلد المناصب العامة ، وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز. [2]

ويقصد بمصطلح الوظائف العامة أن تشمل الوظائف في الخدمة المدنية والخدمة الخارجية الدبلوماسية والجهاز القضائى بالاضافة الى الوظائف ذات الطبيعة السياسية وأن عبارة بشروط تساوى الرجل والمرأة تغطى كل المسائل المتعلقة بالوظائف التجنيد والاعفاء والمرتب والشيخوخة والخدمات التى تقدم عند التقاعد وفرص الترقى التى كانت جميعها مسائل هامة كافحت المرأة لسنوات طويلة من أجل المساواة فيها.

أن هذه الاتفاقية تضع على عاتق الحكومات مسئولية تكثيف جهودها لتشجيع وكفالة المساواة في إشتراك المرأة فى جميع الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية وتحقيق العدالة فى تعيين المرأة فى المناصب العليا في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية التابعة لتلك الهيئات وفى انتخابها وترقيتها. [3]

5- اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة :

تعرف باسم " اتفاقية كوبنهاجن " وتعرف أيضا سيداو "CEDAW" تبنتها الجمعية العامة للامم المتحدة فى 1979/12/18 ، ودخلت حيز التنفيذ فى 1981/9/3 حيث صارت جزءا من القانون الدولى لحقوق الانسان.

وجات هذه الاتفاقية لتمثل انتصاراً لحقوق المرأة ومنع التمييز ضدها ومساواتها بالرجل وأعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة بالقرار (180) في دورتها الرابعة والثلاثين في الثامن عشر من ديسمبر عام 1979 هذه الاتفاقية الهامة والتى تمنح المرأة لحقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية وتعتبرمعاهدة دولية مكرسة لحقوق المرأة ووقف التمييز ضدها ومساواتها بالرجل وتدعو هذه الاتفاقية بموادها الثلاثين العالم الى منح المرأة كافة حقوقها.

---

(1) هالة سعيد تبسي ، حقوق المراة في ظل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة ، مرجع سابق ،ص 27-28 .

(2) عبد الكريم مسعود محمد أدبيش، الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة في المواثيق الدولية مع التطبيق على الحالة الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2011 ،ص 61.

(3) منتصر سعيد حمودة ، الحماية الدولية لحقوق المراة دراسة مقارنة باحكام الشريعة الاسلامية ، مرجع سابق ،ص 61.

وتعتبر هذه الاتفاقية هى الصك الوحيد الذي يحدد معايير حقوق الانسان المتعلقة بالنساء والفتيات فى جميع المجالات المدنية والخاصة وكثير من الدول التي صدقت عليها أدرجتها في إطار الدستورى والتشريعى وكان لها تأثير على صياغة وتنفيذ السياسات الحكومية وعلى تطوير الفقه المحلى الذى دفع قدماً حقوق الانسان المتعلقة بالمرأة فى جميع مناطق العالم.

وتذهب الاتفاقية فى الديباجة الى التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار وذلك على النحوالتالى :" واقتناعا منها بان التنمية التامة والكاملة لبلد ما ورفاهية العالم وقضية السلم ، تتطلب جمعياً أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل فى جميع الميادين " .[1]

و قد جاء في المادة السابعة من الاتفاقية التأكيد على مبدا المساواة المراة بالرجل بالقضاء على التمييز ضد المراة في الحياة السياسية والعامة لبلدها وبوجه خاص تكفل للمراة على قدم المساواة مع الرجل.

و يعتبر مفهوم الحياة السياسية والعامة مفهوما واسع النطاق فهو يشير الى ممارسة السلطة السياسية وخاصة ممارسات السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية والادارية ويشمل المصطلح جميع جوانب الادارة العامة ، وصياغة السياسات وتنفيذها على الاصعدة المحلية والوطنية والدولية كما يشمل العديد من جوانب المجتمع المدنى بما فى ذلك الهيئات العامة والمجالس وأنشطة المنظمات مثل الاحزاب السياسية والنقابات والروابط المهنية والمنظمات النسائية والمنظمات المجتمعية وغيرها من المنظمات المعنية بالحياة العامة والسياسية .[2]

ومن أهم مانصت عليه الاتفاقية من حقوق ماجاء في نص المادة (8) والتى تتعلق بتمثيل المرأة لحكومتها على المستوى الدولى والاشتراك فى المنظمات الدولية والسلك الدبلوماسى .

وبموجب هذه المادة تلتزم الحكومات بضمان وجود المرأة على جميع المستويات والمجالات الدولية وتوسيع إشراكها في المحافل الدولية ومساواتها بالرجل في هذا المجال .

وقد أوصت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بأن تكفل الدول الاطراف أمتثال دساتيرها وتشريعاتها لمبادئ الاتفاقية ولاسيما المادتين (7-8) منها ويجب على الدول عند تقديم تقرير بموجب المادة (8) ان تقدم احصائيات مصنفة حسب الجنس تظهر النسب المئوية للنساء العاملات فى السلك الخارجى أو المشتغلات بصورة منتظمة في التمثيل الدولى أو بالنيابة عن الدولة بما فى ذلك عضويتهن فى الوفود الحكومية الى المؤتمرات الدولية وترشيحهن لمهام حفظ السلام أو تسوية النزاعات كما يجب على الدول ان تبين الجهود الرامية الى وضع معايير وعمليات موضوعية لتعيين وترقية المرأة فى المناصب والوفود الرسمية ذات الصلة وأن تقدم معلومات عن التمييز ضد المرأة بسبب أنشطتها السياسية سواء بصفتها عضواً فى منظمة نسائية أوغيرها.[3]

---

(1) ياسر عبد الجواد ، حقوق المراة مواثيق دولية ، مرجع سابق،ص 24-30

(2) رمضان على السيد الشرنباصى ، ولاية المراة في الفقه الاسلامى والقوانين العربية (دراسة مقارنة) ، مرجع سابق ، ص65

(3)عبد الكريم مسعود محمد أدبيش، الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة في المواثيق الدولية مع التطبيق على الحالة الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2011 ،ص 61.

تنص المادة الحادية عشرة الفقرة الأولى على : تتخذ الدول الاطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المراة في ميدان العمل لكي تكفل لها ، على اساس المساواة بين الرجل والمراة نفس الحقوق ولاسيما:

1- الحق في العمل بوصفه حقاً ثابتاً لجميع البشر .

2- الحق فى التمتع بنفس فرص العمالة بما فى ذلك تطبيق معايير أختبار واحدة في شئون الاستخدام.

3- الحق في حرية أختيار المهنة ونوع العمل والحق فى الترقية والامن الوظيفى وفى جميع مزايا وشروط الخدمة

4- الحق فى الضمان الاجتماعى ولاسيما فى حالات التقاعد والبطالة والعجز والمرض والعجز والشيخوخة وأى شكل من أشكال عدم القدرة على العمل وكذلك الحق فى أجازة مدفوعة الاجر.

5- الحق فى الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل بما في ذلك حماية وظيفة الانجاب. [1]

6- وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية (2000) :

صدرت وثيقة الأمم المتحدة حول الأهداف التنموية للألفية عام 2000 م ، وتعد هذه الوثيقة أحد مؤشرات تعزيز المساواة بين النساء والرجال ، وتمكين المرأة ، وزيادة نسبة تمثيل النساء في الحياة النيابية . وتعددت المؤتمرات الدولية تحت رعاية الامم المتحدة والخاصة بالتنمية الاجتماعية والنوع الاجتماعى ، ومنها مؤتمر التنمية والسكان بالقاهرة عام 1994م ، بحضور 179 دولة و1600 جمعية أهلية ، والذي ناقش أوضاع السكان والتنمية في العالم ، كما ركز في أحد محاوره على المشاركة السياسية للمراة في انحاء العالم .

ويستدل من المعطيات السابقة صدق التوجه الدولي المعاصر نحو الارتقاء بتمكين المراة فى مختلف المجالات كاساس للتنمية والتي اصبحت ركيزة للتنمية الشاملة في بلدان العالم المختلفة.[2]

ووقع السيد رئيس الجمهورية عام 2000م على وثيقة الأمم المتحدة حول الأهداف التنموية للألفية ، والتى تنص على تحقيق المساواة بين النساء والرجال ، وتمكين المرأة، وزيادة نسبة تمثيل النساء في الحياة النيابية.

7- قرار مجلس الامن رقم1325 لعام2000:

قام مجلس الامن بالاجماع فى 31 اكتوبر عام 2000بإصدار القرار رقم 1325 بعنوان " المراة والسلام والامن" وأهم الالتزامات التى تضمنها القرار مايلى:

- إدماج منظور النوع الاجتماعى " الجندر "GENDER" فى كافة تقارير الامين العام وفى كافة مهام مجلس الأمن.

- إدماج النوع الاجتماعى وأهتمامات المرأة فى عمليات السلام والامن.

- إشراك المرأة فى عمليات صنع القرار على كافة الإصعدة.

- إدماج منظور النوع الاجتماعى فى العمليات والبرامج المنفذة فى فترة مابعد الحرب.[3]

---

(1) رمضان على السيد الشرنباصى ، ولاية المراة في الفقه الاسلامى والقوانين العربية (دراسة مقارنة) ، مرجع سابق، 2010 ، ص66-67

(2) تقرير هيئة الامم المتحدة للمراة ، الملخص التنفيذى لتحقيق العدالة (تقدم نساء العالم) 2011-2012 ،ص9.

(3)ياسر عبد الجواد ، واقع المراة المصرية في ضوء اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة مع بيان دور المنظمات غير الحكومية فى تعزيز وحماية حقوق المراة، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مركز قضايا المراة المصرية ، 2003،ص128.

وعني قرار 1325 اساساً بحماية المرأة من النزاعات المسلحة وفى أثنائها واشراكها في كل تدابير بناء السلام وحفظه وكان من أهم ماتضمنه حثه أعضاء الامم المتحدة على ضمان زيادة تمثيل المرأة في مختلف مستويات صنع القرار والاليات الوطنية والاقليمية والدولية لمنع الصراعات وادارتها وحلها. [1]

ويتضح من خلال ماسبق ان الاتفاقيات الدولية لاتفرق بين الرجل والمرأة في التمتع بكافة الحقوق السياسية المتعددة بما فى ذلك رئاسة الدولة أو الوزارة أو فى الوظائف المدنية العليا أو وظائف السلك الدبلوماسى ولذلك فالصورة باتت واضحة تماما فى شأن المساواة التامة والمطلقة بين الرجل والمرأة فى تولى الوظائف القيادية والسياسية والدبلوماسية العليا وغيرها.

ب-الأطر التشريعية والقانونية المحلية التي تنظم تمكين المراة المصرية :

بذلت مصر في السنوات الماضية جهوداً لدعم وضع المرأة في مصر حيث أشتملت هذه الجهود على العديد من الإجراءات التي تستهدف تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فقد تم إنشاء مؤسسات خاصة لتحقيق هذا الهدف كما تم العمل من أجل القضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها بالإضافة إلى تحقيق إصلاح تشريعي فيما يخص الأوضاع الخاصة بها ، فضلا عن إتخاذ إجراءات أخرى بهدف تغيير القيم والمفاهيم المجتمعية المؤثرة سلباً على المرأة وتفعيل دورها على المستوى الدولي والإقليمي.

حيث تؤمن الدولة بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق في مجتمعنا دون مشاركة إيجابية من المرأة كما تؤمن بأهمية دور المرأة باعتبارها نصف المجتمع وتسعى لتفعيل إسهامها في الحياة العامة، وتتبنى سياسات تؤدى إلى تدعيم مكانتها اقتصادياً واجتماعياً وتشجيعها على المشاركة السياسية بجميع صورها.[2]

فالمرأة لا تعبر عن قطاع أو فئة متجانسة، وإنما تتنوع من حيث الفئة العمرية والانتماءات الجغرافية والمهنية ودرجة تعليمها، كما تتنوع اهتماماتها واحتياجاتها، ومن ثم من المهم صياغة وتبنى سياسات تتسم بالشمول والتكامل وتتعامل مع كافة شرائح المرأة وفئاتها وتلبى احتياجاتها مع تنوعها.

وأن تمكين المرأة هي عملية شاملة تتطلب تعاون كافة أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ومن ثم تنطلق سياسات تمكين المرأة من التأكيد على مبدأ المشاركة والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ وتقييم هذه السياسة. [3]

---

(1) ياسر عبد الجواد ، واقع المراة المصرية في ضوء اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة مع بيان دور المنظمات غير الحكومية فى تعزيز وحماية حقوق المراة، مرجع سابق،ص128.

(2) مصطفى محمد عبده والى ، النظام الإنتخابى المقترح لتمكين المرأة فى البرلمان "دراسة نظرية وتطبيقية –وفقاً للتعديلات الدستورية لعام 2007" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، 2010 ،ص21.

(3) محمد ابراهيم الدسوقى على ، الحماية الدستورية والقانونية لحقوق المراة العاملة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،2010 ،ص 91.

ومن ثم أهتمت مصر بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات ذات الصلة :

وقعت مصر على الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة التي أقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1953م ، والتي استجابت للاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1953 م، والتي استجابت للاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948م ، والذى نص على أن كل ماتفق عليه من حقوق هو حق لكل انسان دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو اللغة أو الدين أو الميول السياسية أو اختلاف المنشأ الاجتماعى أو المولد.[1]

كما وقعت مصر اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة ، وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من3 سبتمبر 1981م ، بموجب قرار رئيس الجمهورية برقم 82/345 ، وتقضى الاتفاقية باتخاذ الدول الأطراف في الاتفاقية لكافة التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة العامة والسياسية ، كما تقضى باتخاذ تدابير مؤقتة لتحقيق تمثيل عادل للمرأة في المجالس النيابية يتناسب مع نسبة تمثيلها في المجتمع ، وجهودها في عملية التنمية.[2]

كما سعت الدساتير المصرية بدءاً من دستور 1956 م ، للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة العامة والسياسية ، فأقر دستور 1956 م، المساواة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات ، ونصت المادة (40) على أن " المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة" .

موقف دستور1971 م والقوانين المكملة له من تمكين المراة :

وقد نص دستور 1971م ، المادة (11) على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها في المجتمع ، ومساواتها بالرجل في كافة ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الاسلامية.[3]

كما نص الدستور المصرى على أن للمصريين حق متساوياً فى تولى الوظائف العامة وقد نصت المادة (16)من دستور سنة1971 على أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع والمقصود بالعمل كل عمل يؤدى من الافراد فى مجال المصلحة العامة فيستوى فيه كل من يقوم بعمل على مستوى الهرم الوظيفى ابتداء من الوزير والمدير وانتهاء بالساعى والخفير طالما ان كلا منهم يؤدى عمل نافعاً للمجتمع ويرفع شأنه ،ولم يفرق النص الدستورى بين الرجل والمراة ، والرجل فى هذه المجال وبالتالى يكون لتشريع الاسلامى والدستور المصرى مصدريين دالين على أهمية حق المرأة فى مجال العمل العام الذى يعود نفعه على المجتمع ككل .[4]

---

(1) نيفين مسعد ، المشاركة السياسية للمراة العربية، القاهرة ، دار الكتب والوثائق القومية ، 2009 ، ص14 .
(2) اريج البدراوى زهران ، التحولات الاجتماعية الجديدة فى مصر واثرها فى تغير دور المراة بالجمعيات الاهلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم اجتماع ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ،ص 141.-143
(3)عبدالله مبروك النجار، الحقوق السياسية للمراة فى التشريع الاسلامى ، القاهرة ، المجلس القومى للمراة ،2012 ،ص 9-10
(4) رمضان على السيد الشرنباصى ، ولاية المراة في الفقه الاسلامى والقوانين العربية (دراسة مقارنة) ، مرجع سابق ، ص 70.

وبناء عليه تولت المرأة المصرية فى السنوات الاخيرة وظائف كانت حكرا على الرجال وحدهم ، على الرغم من عدم حظر القانون تولى هذه الوظائف من جانب المرأة ، مثل العمل بالقضاء العادى وفى وظائف العمدة والمشايخ ووظيفة الماذون. [1]

التعديلات الدستورية لعام 2013 م وموقفها من تمكين المرأة :

كما اهتم دستور 2013 بالمرأة المصرية وأقر ضمان حقها فى تولي المناصب القيادية، حيث تنص المادة (9)" تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، دون تمييز."

كما تنص المادة (11) "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لاحكام الدستور.

وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا فى المجالس النيابية ، على النحو الذى يحدده القانون ، كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الادارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها.

وتلتزم الدولة بحماية المراة ضد كل اشكال العنف ، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الاسرة ومتطلبات العمل." [2]

وبذلك أصبحت المرأة المصرية متمتعة - دستورياً - بجميع الحقوق ومتحملة بجميع الواجبات على قدم المساواة مع الرجل بما فى ذلك الحق فى تولى الوظائف العامة والمناصب القيادية والمجالس النيابية والسلك الدبلوماسى وغيرها. [3]

ثالثاً : دور المؤتمرات فى مجال تمكين المرأة :

شغلت قضية المرأة أهتماماً خاصاً فى العقد الاخير من هذا القرن وذلك من أجل رفع مستواها الثقافى والاجتماعى والصحى والسياسي مع إبراز أهمية الدور الذى تقوم به سواء داخل الاسرة أو المجتمع وقد انعكس هذا الاتجاه فى المؤتمرات الدولية الخاصة بالامم المتحدة

ابتداءاً من مؤتمر البيئة عام1992 ومؤتمر التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن عام 1995 ومؤتمر المرأة العالمى ببكين عام 1995 ووفقا للوثيقة الخاصة بالاستراتيجيات المستقبلية لتقدم المرأة عام 2000 تلك الوثيقة التى أعتمدتها الامم المتحدة خلال المؤتمر الثالث للمرأة والذى عقد فى نيروبى ويضم مشروع خطة عمل وقضايا خاصة بالمرأة .

---

(1) نرمين سيد عزب سليمان ، دور المنظمات النسائية العربية فى تمكين المراة دراسة مقارنة من واقع حالتى مصر والبحرين ، مرجع سابق ،ص 3 -4

(2) وزارة الشباب ، جمهورية مصر العربية مشروع الدستور 2013 (الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل دستور 2012 المعطل) ، القاهرة ،2013،ص 8-9 .

(3) فتوح الشاذلى ، حماية المراة فى قوانين العمل والوظيفة العامة ، القاهرة ، المجلس القومى للمراة ،2012،ص9-11،ص16.

فالمرأة كيان فى نسيج المجتمع وتنمية المجتمع تتطلب تنمية المرأة والرجل ، فلايمكن أن تحدث تنمية بدونها أو بالعمل مع آحداهما بمعزل عن الاخر فاساس التنمية هو ان تعى المرأة كيف تعمل مع الاخرين ولإجلهم وكيف تعمل معهم عملا خلاقا ومفيداً.

وعلى الرغم من أهمية الادوار الطبيعية التى تقوم بها المرأة فان هذا ليس بالامر الكافى ولايحقق لها الاشباع المناسب بل أنها الان تتطلع الى القيام بدور ايجابى فى عملية الانتاج أو فى المجال السياسي أو فى العمل الاجتماعى ومع أن الادوار الاجتماعية والثقافية التى تلعبها المرأة داخل الاسرة تعتبر هامة الا أن دورها فى التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى وعلى وجه الخصوص في الدول العربية والافريقية التى تتعرض لتغيرات سريعة وجذرية يعتبر أكثر فاعلية لذلك علينا ان نومن بان الجهود المبذولة لتحقيق التقدم الاجتماعى فى هذه المجتمعات لن تكون مجدية مالم تشارك المراة فى برامج التنمية الشاملة سواء على المستوى المحلى او المستوى القومى.

وفى إطار تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة ايضا يؤكد البعض على دور المرأة المصرية فى هذه المرحلة باعتبار قضية التنمية قضية وطنية تحتاج الى جيش من النساء يعيد الى الوطن منظومته الاصلية المتنامية وتعيد على مصر فى الوقت نفسه روح العمل الجماعى التى ابدعتها منذ القدم وبنجاح المرأة فى تحمل أمانة قضية التنمية الشاملة .[1]

وتلعب المؤتمرات العربية والدولية التى شاركت فيها المنظمات النسائية دوراً هاماً كخطوة اساسية لمعرفة ما وصلت اليه على المستويين العربي والدولى. فالمؤتمرات هى الوسيلة التى يتم بها اقناع الجماهير بفكرة أو موضوع معين أو نتائج عمل معين لكسب تأييد الراى العام أو تهيئة الجو الملاءم للتبادل الفكرى نحو مشكلة أو قضية معينة من عدد من المهتمين بها ، وتهدف هذه المؤتمرات الى الوصول إلى قرارات وتوصيات ونتائج فيما يتعلق بموضوع انعقادها ويمهد للمؤتمر عادة بعقد الاجتماعات وعمل الندوات والجلسات التحضيرية وغير ذلك من المسائل المناسبة لموضوع المؤتمر .

ولذا تم عقد العديد من المؤتمرات والتى من أهمها :

1- المؤتمر العالمى للمرأة فى المكسيك عام 1975م:

يعد أول مؤتمر دولى حول المرأة عقد فى مدينة نيومكسيكو فى الفترة من 6/19 وحتى 1975/7/2 بعنوان " وضعية المرأة الافريقية " أعلنت الجمعية العامة للامم المتحدة فى القرار بتاريخ 18 ديسمبر 1972 ان سنة 1975 هى السنة الدولية للمرأة وسوف تكرس لخدمة قضايا المرأة وقد اعتمد المؤتمر اعلان مكسيكو بشان مساواة المراة بالرجل ومساهمتها في التنمية والسلم 1975 وخطة العمل العالمية لتنفيذ اهداف السنة الدولية للمرأة ان تضع الحكومات أهداف واستراتيجيات وجداول زمنية لزيادة عدد النساء فى الوظائف العامة التى يعين فيها بالانتخاب والتعيين على جميع المستويات.[2]

---

(1)جيهان عبد المجيد عليوة ، التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع ودعم المشاركة الاجتماعية للمراة فى برامج الجمعيات الاهلية المعنية بقضايا المراة ، مرجع سابق ،ص 140-141.

(2)عبد الكريم مسعود محمد أدبيش، الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة في المواثيق الدولية مع التطبيق على الحالة الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2011 ،ص 56.

كما عقد مؤتمر المكسيك تحت رعاية هيئة الامم المتحدة تحت شعار (المساواة – التنمية – السلام) وقد تضمن جدول أعمال العمل على مشاركة المرأة فى تدعيم السلام العالمى والقضاء على التفرقة العنصرية والتعصب والاحتلال الاجنبى وضمان اسهام المراة ايجابياً فى الاوضاع القائمة والتغيرات الحادثة فى مكانة ودور كل من المرأة والرجل فى المجتمع وقد أقيم فى نفس الوقت مؤتمر المنظمات غير الحكومية عن المجتمعات والاتحادات االنسائية والذى اطلق عليه مسمى "تريبيون" وقد شارك فيه قيادات نسائية من 82 دولة وشاركت مصر فيه بأكبر وفد نسائى برئاسة السيدة (جيهان السادات) وعضوية 18 عضوا وناقش المؤتمر خطة العمل الدولية والتى استهدفت حث المجتمعات القومية والدولية لاتخاذ خطوات ايجابية لحل مشكلات الدول النامية وتغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية التى تضع المرأة فى مكانة أقل من الرجل وتضمنت الخطة عدة أهداف شكلت الحد الادنى بما يجب تحقيقه حتى عام 1980 والتى تمثلت فى : [1]

1- احداث زيادة واضحة فى نسبة النساء المتعلمات.

2- اتاحة فرصة التعليم الابتدائى للفتيات.

3- امتداد التدريب المهنى ليشمل المرأة .

4- زيادة فرص العمل أمام المرأة.

5- الإسهام الكامل للنساء فى رسم السياسات وتمثيل المرأة فى المجتمعات واللقاءات العالمية.

6- تحقيق حقوق متساوية لأدوار الجنسين داخل العائلة.

2- مؤتمر المانيا عام 1975:

شاركت القيادات النسائية المصرية فى مؤتمر برلين بالمانيا الديمقراطية خلال الفترة (20-24 أكتوبر) وحضر المؤتمر الف عضو من جميع دول العالم ومثلت مصر بوفد رسمى برئاسة (عزيزة حسين) وعشرة أعضاء بالاضافة الى اشتراك بعض المصريات ممن يمثلن تنظيمات دولية واقليمية وكان هذا المؤتمر يزخر بمشاركة التنظيمات الشعبية والمهنية وحركات التحرر ولقد خرج هذا المؤتمر بعدة قرارات من اهمها:

1- تدعيم الاعلان وخطة العمل الصادرأن عن المؤتمر العالمى للمرأة فى المكسيك .

2- الاعتراف بمساواة الجنسين فى دساتير وقوانين كل الدول وحقها فى التصديق على المعاهدات الدولية .

3- إزالة العوائق التى تعترض مشاركة المرأة فى سياسية بلدها وحقها فى شغل جميع المناصب فى أجهزة الدولة

4- حق المرأة فى العمل وحقها فى نفس الاجر مع الرجل لقاء نفس العمل.

5- تأييد حقوق وواجبات متساوية فى الاسرة عند تربية الاطفال والاعتراف بالامومة كوظيفة اجتماعية وحماية الام والطفل.

---

(1) محمد عبد الفتاح محمد ، الجمعيات الاهلية النسائية ، مرجع سابق،ص68-، ص69،ص103 .

3- مؤتمر كينيا عام 1985 عقد فى نيروبى :

عقد مؤتمر بمدينة نيروبى بكينيا فى الفترة من 15 الى 26 يوليو 1985لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمراة ، وقد اعتمد المؤتمر استراتيجيات التنفيذ للنهوض بالمرأة حتى عام 2000 ومن ضمن هذه الاستراتيجيات حق المرأة في المشاركة فى الحياة السياسية حيث جاء فيها أنه ينبغى على الحكومات والاحزاب السياسية ان تكثف جهودها لتشجيع وكفالة المساواة في إشتراك المرأة فى جميع الهيئات التشريعية والوطنية والمحلية وتحقيق العدالة فى تعيين المرأة في المناصب العليا في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية وفى انتخابها وترقيتها وينبغى أن تولى الحكومات أهتماماً خاصاً لإدخال المرأة على نحو أوسع نطاقاً وأكثر عدالة في مختلف أشكال المشاركة الشعبية في الادارة لتوطيد جميع حقوق الانسان وأعمالها على نحوفعال.

وتتضمن الوثيقة الختامية وعنوانها الاستراتيجية التطلعية للمرأة ضرورة أعمال مبدأ المساواة بين المرأة والرجل فى المشاركة السياسية كما طالبت الوثيقة الحكومات والاحزاب السياسية بتكثيف جهودها لتشجيع وكفالة المساواة كذلك اشتراك المرأة فى الهيئات التشريعية الوطنية و ضرورة مساهمة المرأة فى التنمية الشاملة.[1]

وقد صدر عن هذه اللجنة وثيقة موضوعها استعراض عالمى لدور المرأة فى التنمية وقد أحتوى الأقسام الرئيسية التالية :

1- الدور الحالى للمرأة كعامل نشط للتنمية .
2- تقييم المزايا التى تعود على المرأة ونتيجة مشاركتها فى التنمية .
3- وسائل تحصين دور المرأة كعامل ومنتفع للتنمية على المستويات القومية والاقليمية والدولية .
4- ولقد شاركت القيادات النسائية المصرية فى هذا المؤتمر ورأسته (السيدة سوزان مبارك) وعرضت فى كلمة مصر تجربة المرأة المصرية ودورها فى الحياة السياسية والاجتماعية وكيف أن المرأة المصرية قد حققت مركزاً مرموقاً فى المجتمع وعلى المستوى غير الرسمى شارك وفد مصر فى مؤتمر المنظمات غير الحكومية ضمن أكثر من 12 الف سيدة وفتاة وبعض الرجال.

4- مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة عام 1994:

عقد فى القاهرة " مؤتمر السكان والتنمية " خلال الفترة (5-13 سبتمبر) عام 1994 وقد شكلت مصر اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية والتى بدأت التحضير للمؤتمر منذ عام 1993 على مستوى العمل الاهلى والتى مكنت عددا كبيراً 450 جمعية من الجمعيات الاهلية من اللقاء معاً .[2]

---

(1) مصطفى محمد عبده والى ، النظام الإنتخابى المقترح لتمكين المرأة فى البرلمان "دراسة نظرية وتطبيقية –وفقاً للتعديلات الدستورية لعام 2007" ، مرجع سابق ،ص30-31.

(2) محمد عبد الفتاح محمد ، الجمعيات الاهلية النسائية ، مرجع سابق،ص68- ص69،ص103 .

استضافت القاهرة أكبر مؤتمر تم عقده على الإطلاق على مستوي الحكومات في دول العالم حول السكان والتنمية، بحضور 11,000 مشارك يمثلون الحكومات، ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، وقد شاركت أكثر من 180 دولة في مفاوضات لوضع اللمسات الأخيرة لبرنامج عمل المؤتمر في مجال السكان والتنمية على مدى العشرين سنة المقبلة .
ومن أهم ما تناولته: أهمية تعزيز دور المرأة وتمكينها من المشاركة فى صنع القرار على كافة المستويات وتحسين أوضاعها السياسية والاقتصادية والصحية كهدف فى حد ذاته وكشرط حيوى لتحقيق التنمية المستدامة.

ويتضمن برنامج عمل المؤتمر، استراتيجية جديدة تؤكد على الصلة الوثيقة بين السكان والتنمية، وتركز على تلبية احتياجات الأفراد من النساء والرجال، بدلاً من التركيز على تحقيق الأهداف الديموغرافية. ويرتكز هذا النهج الجديد على تمكين المرأة وتوفير المزيد من الخيارات أمامها، وذلك من خلال توسيع فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وتطوير مهاراتها وتوفير فرص العمل لها، وأيضاً من خلال مشاركتها الكاملة في وضع السياسات وعمليات صنع القرار على كافة المستويات، ويعد الاعتراف بالحاجة إلى تمكين المرأة أحد أعظم الإنجازات لمؤتمر القاهرة الدولي، نظراً لأهمية هذا الأمر في حد ذاته من جانب، وباعتباره عنصرا رئيسيا في تحسين نوعية الحياة لجميع، من جانب آخر.[1]

5- مؤتمر بكين عام 1995:

قامت السفارتان الدانماركية والهولندية بالقاهرة بتأسيس " صندوق بكين " فى أكتوبر عام 1994 وذلك بهدف توفير الدعم المالى للمنظمات غير الحكومية المصرية للمشاركة والاسهام فى الانشطة التحضيرية " لمؤتمر بكين بالصين " وذلك بالتعاون مع اللجنة الفرعية للمرأة ، ولقد عقد " منتدى المرأة العالمى ببكين " بالصين فى سبتمبر عام 1995 . [2]

واقترح المؤتمر عدداً من الاهداف الاستراتيجية للنهوض بحق المرأة فى المشاركة السياسية والتى تتمثل في اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المرأة على قدم المساواة الى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار وتشجيع الاحزاب السياسية على إشراك المرأة فى المناصب العامة الانتخابية أو غير الانتخابية ،كذلك حماية وتعزيز حقوق المرأة والرجل على قدم المساواة فى ممارسة العمل السياسي وقد أقر المؤتمر مجموعة كبيرة من التوصيات التى من شأنها تعزيز وجود المرأة فى الحياة السياسية. [3]

وبناءً عليه يعتبرالمؤتمر عبارة عن برنامج من أجل تمكين المرأة والهدف الاستراتيجى لمنهاج عمل بكين يتمثل فى المشاركة السياسة للمرأة والسعى الى تحقيقه من خلال مايلى :

---

(1) نهى محمد امجد نافع ، المراة والسياسة في مصر المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود ، الاسكندرية،المكتبة المصرية للطباعة والنشر ،2004 ،ص 211-212.

(2)David Billis, Voluntary Agencies challenges of organization and management, macmillan, London, 1996, p50.

(3)مصطفى محمد عبده والى ، النظام الإنتخابى المقترح لتمكين المرأة فى البرلمان "دراسة نظرية وتطبيقية –وفقاً للتعديلات الدستورية لعام 2007" ، مرجع سابق ،ص30.

1- اتخاذ التدابير اللازمة لوصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل الى السلطة وعمليات صنع القرار كذلك تحقيق المشاركة الكاملة فى هذا الشان .
2- وضمن التدابير التى ينبغى ان تتخذها الحكومات فى هذا الشأن ضرورة مراجعة أثر الانظمة الانتخابية على تمثيل المرأة فى الحياة السياسية وأيضاً التدابير التى ينبغى اتخاذها لضمان وصولها للمناصب المنتخبة وغير المنتخبة بمايعادل الرجل.
3- زيادة قدرة المرأة على مشاركة فى صنع القرار والقيادة .
بالاضافة الى ذلك يعتبر بحق علامة بارزة على الطريق حيث كان عدد الجمعيات النسائية التى حضرت المؤتمر غير مسبوق بالمقارنة بالمؤتمرات التى سبقته وخلال المؤتمر ظهرت مفاهيم جديدة تمثلت فيما يلي:

- الربط بين قضية المرأة والحقوق الانسانية الاساسية والتأكيد ان تلك الحقوق لاتتجزأ.

- التاكيد على أعمال مبدأ المساواة بين المرأة والرجل فى التمتع بكافة الحقوق عامة والسياسية بصفة خاصة.

- ظهور مفهوم التمكين. [1]

واعتبرت الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين أن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار والوصول لمواقع السلطة والقيادة أمور أساسية وزادت بان أقرت ان المراة تمثل قوة اساسية في مجالات القيادة وحل الازمات وتعزيز السلم الدائم ولما كانت الوثيقة تؤمن ان حقوق المرأة من حقوق الانسان فانها شددت على ضرورة تمتع المرأة بحقوقها كاملة دون تمييز مع اتخاذ التدابير الكفيلة بإزالته .[2]

وانتهى مؤتمر بكين بحضور 189 دولة الى أهمية النهوض بإوضاع المرأة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسي على مستوى العالم ، كما ركزهذا المؤتمر على أهمية تفعيل مشاركة المرأة فى الحياة العامة ، والحياة السياسية على وجه الخصوص ، واتخاذ التدابير اللازمة لدعم مشاركة المرأة في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار . كما دعى ذات المؤتمر إلى شغل النساء لـ30% من مراكز صنع القرار في عام 2005م ، تمهيداً لوصولهم إلى 50% من هذه المراكز مستقبلاً.[3]

6- القمم العربية :
ابتعدت القمم العربية منذ قمة أنشاص عام1946م وحتى قمة عمان عام 2001 م عن مناقشة كل مايعد من قبيل الشئون الداخلية خاصة وان موضوع المرأة يعد من الاشكاليات الثقافية والاجتماعية .
ومع تصاعد الحملة الدولية الداعية لاصلاح النظم العربية بدأت القمم العربية الاهتمام بالمرأة وذلك منذ قمة تونس عام 2004 م حيث اختصتها تلك القمة لاول مرة ببعض الاهتمام من خلال البيان الذى صدر عن تلك القمة بعنوان "مسيرة التطوير والتحديث " وقد أشتمل هذا البيان على فقرة تدعو الى ضرورة المشاركة الفعلية للمرأة سياسياً -اقتصادياً- ثقافياً- اجتماعياً بهدف دفع عجلة التنمية الشاملة .

---

(1)مصطفى محمد عبده والى ، النظام الإنتخابى المقترح لتمكين المرأة فى البرلمان "دراسة نظرية وتطبيقية –وفقاً للتعديلات الدستورية لعام 2007" ، مرجع سابق ،ص-3231.
(2)محمد الغمري ، واقع المراة المصرية في ضوء اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة مع بيان دور المنظمات غير الحكومية فى تعزيز وحماية حقوق المراة ، مرجع سابق ، ص194.
(3)عادل عبد الغفار ، الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية ، مرجع سابق،ص63-64 .

ثم جاءت قمة الجزائر عام 2005 التى تضمنت :

- رفض كل أشكال التمييز ضد المرأة .

- ضرورة وضمان مشاركتها فى صنع القرار.

- إصدار التشريعات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف .

وقد تكرر هذا النص بمفرادته فى قمة السودان عام 2006 م أما قمة الرياض 2007 م وقمة دمشق 2008م

فلم يتم التعرض فى كل منهما لاللمرأة ولالمشاركتها السياسية .

ويتضح مماسبق أن اهتمام القمم العربية بالمرأة ومشاركتها السياسية جاءت متأخرة 58 عاماً منذ أول قمة عربية فى عام 1946 ثم انها أتت موجزة وبالغة الايجاز فى تونس عام 2004 م .[1]

وبناءً على ماسبق تؤكد الدراسات والتوصيات التى أصدرتها هذه المؤتمرات أنها كانت جادة وحاسمة وأظهرت بالحقائق والارقام أمور لم تكن معلومة عن واقع المرأة المصرية فضلاً عن أنها ساهمت بتعظيم دورها فى عملية التطوير والتنمية والتمكين وتغيير رؤية المجتمع المصري للمرأة وتعاظم اقتناعه بدورها كما تغيرت أيضاً رؤية المرأة لذاتها وقدرتها والدور الذى تسهم به فى بناء المجتمع المصرى.

رابعاً: مدى فعالية البرامج التدريبية لتمكين المرأة في المجتمع المصري :

التدريب هو عملية تغيير مقصود في السلوك تجاه قضايا معينة ويمكن استخدام هذا الاسلوب بنجاح في مجال تثقيف المجموعات المؤثرة في المجتمع ، ويستهدف التدريب الى رفع مستوى كفاءة اداء المراة وصقل مهاراتها وتنمية اتجاهاتها وزيادة المعارف والمعلومات اللازمة للقيام بمهامهم على خير وجه ، الى جانب تحقيق التوافق والتكيف المطلوب ، وزيادة الاسهام في ادارة شئون الدولة والمجتمع من خلال بناء قدرات المراة واكسابها عدة مهارات سلوكية ادارية كالقدرة على الاتصال الجيد والفعال والتدريب على اتخاذ القرار والتفاوض وادارة الصراع وادارة الوقت وبناء فريق عمل والتفكير الابتكارى ، فإن التدريب المستمر وتشجيع الرؤساء من الايجابية التى تؤدى الى انجاح المراة في الوصول الى المناصب القيادية .[2]

وتشتمل أجندة الدورات التدريبية في مجال تأهيل المرأة للمناصب القيادية وتشمل العديد من الموضوعات المهمة :

1- مهارات الاتصال الناجح .
2- تفعيل دور القيادات النسائية والكوادرالنسائية .
3- زيادة نسبة تمثيلها في المقاعد البرلمانية .[3]

---

(1) مصطفى محمد عبده والى ، النظام الإنتخابى المقترح لتمكين المرأة فى البرلمان "دراسة نظرية وتطبيقية –وفقاً للتعديلات الدستورية لعام 2007" ، مرجع سابق ،ص-34-35.

(2) مروة مرسي احمد رسلان ، تنمية مهارات المراة كاستراتيجية لتمكينها من المشاركة فى صنع القرار التنموى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 2010 ، ص 79.

ولعل أهم ماقامت به الجمعيات الأهلية في مجال تمكين المرأة هو برامج التدريب الهادفة الى تنمية قدرات ومهارات المرأة العاملة التى قامت بها في عام 2003 بناءً على مبادرة المجلس القومى للمرأة ، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى . حيث قدم المجلس تدريب حول قدرات ومهارات المرأة إلى 82 منظمة غير حكومية تعمل في مجال تمكين المرأة عن طريق التدريب ، كما بادر بأنشاء مركز تنمية ودعم مهارات المرأة لخدمة سيدات الأعمال .[1]

كما أنه على مدى السنوات الثلاثة الماضية قام المجلس القومى للمراة بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان باعداد مقترح الخطة القومية السادسة 2012/2007 تبنى في إعدادها منهجية ادت الى تمكين المجلس من التعرف على أوضاع المرأة الواقعية وتحديد الأولويات ونقل احتياجاتها الأساسية إلى المخططين وصانعى القرار التنموى على كافة المستويات بدءاً من وحدات الادارة المحلية في جميع المحافظات الجمهورية وكان نتاج هذا الجهد هو اعداد 27 خطة تنموية محلية تأخذ في الاعتبار الظروف والامكانيات البشرية والمؤسسية وموارد كل محافظة من محافظات الجمهورية ، وتهدف الخطة الخمسية السادسة 2012/2007 وهى خطة النهوض بالمرأة على مستوى المراكز والمحافظات لادماج المراة فى التخطيط للتنمية اللامركزية ومن اهم البرامج الخطة :الصحة والتعليم ومكافحة الفقر والتمكين والبيئة والرعاية الاجتماعية والسياحة والتكنولوجيا والمعلومات والتثقيف والتوعية .[2]

ومن الملاحظ ان هناك أيضاً برنامج تدريب الا أن هذا البرنامج متداخل في كل البرامج المذكورة تقريباً فالتدريب موجود فى مجالات التعليم والصحة والبيئة ومكافحة الفقر والتكنولوجيا المعلومات ويحتل برنامج التمكين المرتبة الثالثة بنسبة 14% من اجمالى الاستثمارات المقترحة في الخطة وقد شاركت كل محافظات الجمهورية في هذا البرنامج ماعدا محافظتى دمياط والبحر الاحمر وقد وضح الاهتمام بمكون التدريب في هذا البرنامج ايضاً:

- انشاء مجمع تدريبي متكامل للمراة في كافة التخصصات .
- تطوير مركز لتدريب وتأهيل المراة الفقيرة .
- برنامج تدريبي على كيفية اقامة المشروعات الصغيرة
- تطوير وتدعيم مراكز التدريب المهنى لاكساب المرأة مهارات .[3]

و يعمل المجلس القومى للمراة على تنفيذ عدد من البرامج التوعوية والتدريبية التي تهدف إلى بناء القدرات للمرأة المصرية في عدد من المحاور الاقتصادية والسياسية والاسرية، في سبيل تأهيلها وتزويدها بالمهارات والتقنيات اللازمة لتمكينها من اداء ادوارها في الحياة العامة، وبما يحقق اهداف الخطة الوطنية لنهوض بها ومن أمثلة تلك البرامج التدريبية :

---

(1) أمانى الطويل ، حالة المراة فى مصر دراسة فى مستويات التمثيل بالمناصب القيادية، مرجع سابق ،2009،ص178 .

(2) موقع المجلس القومى للمراة. http://www.ncwegypt.com، تاريخ الدخول 2015/1/18 .
(3) مروة مرسي احمد رسلان ، تنمية مهارات المراة كاستراتيجية لتمكينها من المشاركة فى صنع القرار التنموى ،مرجع سابق ، ص101 .

أولاً: مشروع تدريب وتخريج عدد من السيدات المؤهلات لخوض الانتخابات البرلمانية لعام 2005 بالتعاون مع هيئة المعونة الهولندية بدأ المشروع استكمال نشاطه التدريبي لتنمية قدرات السيدات و هدف المشروع :

1- زيادة إعداد كوادر نسائية من مختلف الأحزاب السياسية لتكون مؤهلة على المستوى التقني والشخصي.
2- التوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة من خلال اتباع سياسة اعلامية تنقل صورا ايجابية للمرأة.

الفئات المستهدفة : السيدات المهتمات بالعمل السياسى من مختلف الأحزاب ومن لديهن الرغبة فى المشاركة السياسية و يتم ترشيح السيدات من خلال مخاطبة الأحزاب ورؤساء الجامعات ومقررات فروع المجلس بالمحافظات والجمعيات الأهلية والنقابات.

معايير الاختيارللبرنامج التدريبي :

- الرغبة فى الترشيح للانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابات.
-الإلمام بقضايا الوطن الرئيسية .
-الاهتمام بالعمل العام والتطوعي .
- التمتع بالمهارات القيادية .
-الالتزام أثناء فترة التدريب .
-السن من 25-50 عاما .
فى ضوء المقابلة الشخصية للمرشحة واستمارة الترشيح ومدى تطابق معايير الاختيار يتم اختيار المرشحة.

مكونات البرنامج :

أولا : التدريب :

أ- من خلال مستويين تدريبيين متخصصين، يتم التدريب على ثلاثة محاور هى :
1- محور المهارات السياسية وإدارة الحملات الانتخابية: يتناول هذا المحور قواعد العملية الانتخابية ومعلومات عن النظام الانتخابى وكذا آليات وقواعد إدارة الحملة الانتخابية
2- محور المهارات القيادية : ويتناول تنمية المهارات فى مجال الاتصال والتفاوض وكسب الرأى والتأييد والتحالف ، والشراكات ، وإدارة المناظرات.
3- محور المعارف الاقتصادية والاجتماعية : ويتناول تعريف المتدربات بأهم أسس الاقتصاد الكلى مثل مكونات الموازنه العامة للدولة ، وإدماج المرأة فى الخطة القومية ، والقضايا الاقتصادية مثل البطالة وإجراءات الإصلاح الاقتصادي وأثرها على المرأة.[1]

---

(1) موقع المجلس القومى للمراة. http://www.ncwegypt.com، تاريخ الدخول 2015/1/18 .

ب - استدامة المشروع :
من خلال تدريب مدربات ممن يصلحن من خريجات المشروع وأمينات المرأة فى الأحزاب .

ثانيا : التوعية والإعلام:

1- وضع استراتيجية داعمة لمشاركة المرأة فى الحياه السياسية .
2- انشاء وحدة رصد اعلامى لرصد وتقييم الرسائل الإعلامية الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة .
3- كما يجرى الإعداد لصحيفة فى مجال المشاركة السياسية للمرأة ، تنويهات تليفزيونية وفيلم وثائقى .

ثالثا: الاستشارات:

1- يتم تقديم الاستشارات الفنية للراغبات فى خوض الانتخابات من خلال :
- ملتقى للخبرات العلمية والاكاديمية ممن مارسوا العمل البرلماني .
- خلق نوع من التشبيك بين المتدربات وذو الخبرة فى العمل البرلمانى .
2- التوثيق من خلال اعداد كتيب يتضمن السلبيات والايجابيات لمن رشحو أنفسهم ووضع حلول للسلبيات .
3-التقييم : من خلال ما يرد فى استمارات التقييم للاستفادة منه فى رسم سياسة التدريب المستقبلية للمشروع .[1]

ثانياً : البدء في برنامج تدريبي تحت عنوان (المرأة المصرية ..خطوة نحو برلمان 2015) :

وصرحت السيدة رئيس المجلس القومى للمرأة بأن البرنامج التدريبى يستهدف تنمية مهارات السيدات الراغبات فى خوض الإنتخابات البرلمانية المقبلة بالكفاءة المرجوة، وتقديم الدعم اللوجيستي والمساندة المعنوية لهنّ ليكنّ قادرات على خوض الانتخابات البرلمانية القادمة بصورة تليق بالمرأة المصرية ، تجدر الإشارة إلى أنه من المقرر أن تتضمن الدورة التدريبية موضوعات من بينها خصوصية إنتخابات مجلس النواب 2015 ودور المرشحات، وقانون الإنتخابات، الفرص والتحديات، وتقسيم الدوائر الإنتخابية فى إطار الخصوصية المحلية علاوة على سبل إعداد خطة الحملة الإنتخابية وتكاليف الحملة الإنتخابية. كما يتناول التدريب إعداد فريق الحملة الإنتخابية ومهارات الإتصال وكيفية إدارة المواقف والأزمات الإنتخابية وتدريب عملى لتصميم الحملة الإنتخابية.

(1) موقع المجلس القومى للمراة. http://www.ncwegypt.com، تاريخ الدخول 2015/1/18 .

ثالثاً : فعاليات البرنامج التدريبي للمجلس القومي للمرأة بعنوان (دور الرائدات في الانتخابات المحلية)الذي عقدة الفرع على مدى ثلاث أيام للرائدات الريفيات والحضريات من مديريات الصحة والزراعة والتضامن الاجتماعي وعضوات جمعية الرائدات الريفية ، تناول البرنامج عرضا لخصوصية انتخابات المجلس المحلي ودور المرشحات ودور الرائدات ومهارات إدارة المواقف والأزمات الانتخابية وطرق إعداد الحملات الانتخابية وتكاليفها ومهارات تسويقها ومهارات التواصل والاتصال ، إن المجلس القومي للمرأة قد ساند القيادات الريفية والحضرية من خلال تبني إشهار جمعية الرائدات على مستوى كافة المحافظات وإدماجهن في خطط المجلس وتعزيز دورهن ورفع مهاراتهن.

بالاضافة الى دور النقابات في وضع مجموعة من البرامج التدريبية تسهم في تآهيل القيادات النقابية حيث تحتل وظيفة تمكين المرأة مرتبة ثانوية على سلم أولويات العمل النقابي بصفة عامة ، وتعد نتيجة ثانوية لنشاطاتها الأخرى ، الأمر الذي يجعل من الصعب التعرف على ملامح دورها في تمكين المرأة إلا أنه أمكن رصد أبرز جوانبه من خلال دور سكرتارية المرأة العاملة في الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، حيث تضع هذه السكرتارية مجموعة من الأهداف تمثل أولويات عمل من بينها ثلاثة خاصة بالمرأة وهى : 1- العمل على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل ، 2- تنمية مهارات الكوادر النسائية وتفعيل العمل اللائق بالمراة وتحسين بيئة وظروف العمل والمؤثرة في عملية التمكين ، 3- الدفاع عن الحقوق والحريات النقابية ، والالتزام بمعايير العمل الدولية ولوضع هذه الاولويات موضع التنفيذ ، تعقد سكرتارية المرأة العاملة للقيادات النقابية النسائية مجموعة من البرامج التدريبية مثل :

- برنامج أساليب حل النزاع.

- برنامج تنمية المهارات القيادية للقيادات النقابية النسائية .

- برنامج حول دور القيادات النسائية في تحسين البيئة المعيشية وبيئة العمل .

- برنامج حول دور المرأة العاملة في تعزيز وتعميق الحوار الاجتماعى .

وعلى الرغم من تلك البرامج ، فإن أغلب الدراسات تشير إلى أن النقابات العمالية في مصر لاتلعب دوراً ملحوظاً وقوياً في حماية حقوق العمال أو تحديد مستويات الأجور ، كما ان تمثيل النساء في هذه النقابات محدود .[1]

وتؤكد العديد من تلك البرامج التدريبية فى مجال تمكين المرأة توافر بعض المهارات والقدرات الواجب توافرها بدرجة أو اخرى في المراة القيادية من بينها :

1- المهارة في صنع القرار والقدرة على اتخاذ القرار المناسب.

---

(1) أمانى الطويل ، حالة المراة فى مصر دراسة فى مستويات التمثيل بالمناصب القيادية، مرجع سابق ،2009،ص177 .

2- تحقيق الجودة في مجال عملها.

3- ان تمتلك قدرات ادارية كالقدرة على التخطيط والمتابعة للمشروع .

4- المهارة في التعامل مع الآخرين بلباقة وفعالية لفتح قنوات اتصال جيدة مع كل تتعامل معهم .

5- القدرة على القيادة والاشراف المباشر على المشروع .

6- القدرة على معرفة الاساليب التكنولوجية والفنية التى يجب ان تستخدم في المشروع وتحقيق أفضل انتاجية.

وأن مدى فاعلية تلك البرامج الموجهة للمرأة استفدن بالطبع من تلك البرامج التدريبية وتوصل الى تحقيق دخل كما زاد وعى النساء بالقضايا الصحية والتعليم والتغذية واصبحن قادرات على طلب واستخدام خدمات الحكومة ، ولكن لم تستفد جميع النساء من هذه المشاريع ومن الملاحظ ان كثير من هذه البرامج التدريبية تأتى في صورة دعم دولى على شكل تمويل مبدئى وبعد انتهاء التمويل الدولى تلاقى هذه البرامج صعوبات من أجل الإستمرارية أو التعميم ، ولكى تؤتى تلك البرامج ثمارها لابد من توافر عناصر أساسية تتمثل في وضع أهداف محددة ، ووضع الخطط والبرامج لتحقيق الأهداف مرحلياً ، المتابعة والتقييم المستمر للبرامج المنفذة وتنسيق الجهود المبذولة في مختلف القطاعات ، وتشير العديد من الدراسات الى ضعف التنسيق بين أجهزة الدولة المهتمة بالمرأة ، فالتنسيق يؤدى الى زيادة فاعلية تلك البرامج التدريبية .[1]

ثانياً : الرؤى المستقبلية للنهوض بأوضاع المرأة :

فى عام 1995 حدد منهاج عمل بيجين موضوع تبوأ المرأة مواقع القيادية وصنع القرار كأحد مجالات اهتمامه الحاسمة ورسم الخطوط العريضة للاجراءات العملية التى يتعين على الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الاكاديمية والهيئات الاقليمية والمنظمات غير الحكومية فضلاً عن منظومة الامم المتحدة اتخاذها لزياده امكانيات وصول المراة الى هياكل السلطة وصنع القرار ومشاركتها الكاملة فيها و على الرغم من التقدم الذى يجرى احرازه من اجل تحقيق المساواة بين المراة والرجل فى عمليات صنع القرار على كافة المستويات فان وتيرة التقدم بطيئة حيث مازالت المراة ممثلة تمثيلا ناقصا على جميع مستويات صنع القرار وغالبا ماتظل انجازاتها مغمورة ولانجد من يقدرها كمالايوجد صوتها اذان صاغية ومن ثم لابد من عمل المزيد ليس للاسراع باشراك المراة في هيئات صنع القرار الرسمية فحسب ، بل كذلك لزيادة تاثيرها على عملية صنع القرار واشراك المراة فى عملية صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل لايعد مطلباً لمجرد تحقيق العدالة أو احلال الديمقراطية فحسب وأنما يمكن اعتباره كذلك شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المراة فبدون اشراك المراة اشراكاً نشطاً وادماج منظورها في كافة مستويات صنع القرار لايمكن تحقيق الاهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلم " منهاج عمل بيجين" .[2]

---

(1) رفيقة سليم حمود ، المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ، مرجع سابق ،ص 180-181 .

(2) مصطفى محمد عبده والى ، النظام الإنتخابى المقترح لتمكين المرأة فى البرلمان "دراسة نظرية وتطبيقية –وفقاً للتعديلات الدستورية لعام 2007" ، مرجع سابق ،ص-34-35.

ونظراً لان منهاج العمل الصادر عن المؤتمر العالمى الرابع للمرأة (FWCW) فى مجال الاهتمام العام للمراة في السلطة وصنع القرار حيث لخص النسبة المنخفضة للمراة بين صناع القرارات الاقتصادية والسياسية على المستويات المحلية والقومية والاقليمية والدولية على انها انعكاس لمعوقات المؤسسية تحتاج الى ازالتها من خلال التدابير الايجابية كما تعكس أهداف التنمية بالالفية (MDGs) ضرورة التركيز على وجه التحديد على وضع المراة وتعليم الفتيات وتقليل معدلات وفاة الامهات الى جانب الترويج للمساواة بين النوعين وتمكين المراة ويشمل هذا الهدف الخصائص التالية :

- ضمان المساواة بين الكم والكيف وتمكين المراة من خلال ازالة القيود الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى تقيد الوصول الى التعليم وكذلك الوصول للتربية الصحية الانجابية والخدمات التى تسمح لهم بحماية صحتهن والتحكم في قدرتهن الانجابية وتنمية مهاراتهم الكاملة فى جميع مناحي الحياة العامة والخاصة.
- ازالة المعوقات الاجتماعية والاسرية من اجل المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتساوية والحد من العنف ضد المراة كضرورة اساسية.
- الحقوق الانجابية والصحية مثل حق تقرير عدد وتوقيت والمسافة بين الولادات والتحرر من القهر والعنف وكلها امور اساسية للتمكين والمساواة بين النوعين ولتمتع المراة بالحقوق الاخرى بما في ذلك حق التعليم والصحة والمشاركة الكاملة في جميع مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما اوصى منهاج العمل بتحقيق التمثيل المتوازن بين الجنسين في الهيئات واللجان الحكومية وفى الادارة العامة والهيئات القضائية وادماج المراة في المناصب الانتخابية في الاحزاب السياسية وتعزيز الحقوق السياسية للمراة وحمايتها والمواءمة بين العمل والمسئوليات الاسرية للنساء والرجال على حد سواء واوصى منهاج العمل كذلك بتنظيم القيادة والتدريب على زيادة الوعى بالشئون الجنسانية ووضع معايير شفافة تحكم مناصب صنع القرار واستحداث نظام للتوجيه فمشاركة المراة والرجل على قدم المساواة في صنع القرار امر مهم لتعزيز الديمقراطية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة ومن الضرورى ايضا تحقيق فهم اعمق للعقبات التى تعترض تكافؤ فرص المراة في الحصول على الموارد الانتاجية بما فيها راس المال من اجل خلق بيئة تساعد على تمكين المراة .[1]

وان تمكين المرأة عملية مركبة تتطلب تبنى سياسات واجراءات وهياكل مؤسسية وقانونية بهدف التغلب على عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للافراد من خلال استخدام الموارد المجتمعية خاصة في مجال المشاركة السياسية ويمكن صياغة التمكين من خلال القيادات النسائية والعمل على تغيير النظم الانسانية من اجل السماح بمشاركة الجميع خاصة العنصر النسائي في ادارة البلاد وصنع القرار الى جانب اتاحة الفرصة للتواصل والتنظيم لاحلال المفاهيم السلبية لتوزيع الادوار بين الرجل والمراة وتزويد المرأة بالمعرفة والمهارات القيادية اللازمة وذلك.[2]

---

(1)الامم المتحدة " المجلس الاقتصادى والاجتماعى " مشاركة المراة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات ، لجنة وضع المراة ، الدورة الخمسين ، 27فبراير -10 مارس ، 2006 ، ص ص4-6.

(2)علاعبد الفتاح رجب، فن ومهارات القيادة ،الطبعة الاولى ، القاهرة ، المجلس القومى للمراة ،2013 ،ص 19-20.

وعلى الرغم من المعوقات التى يمكن ان تعترض مسيرة تمكين المرأة ومشاركتها فان منظومة الاصلاح العربي تتمسك بمبادئ وافاق وتطلعات من اجل تمكين المرأة من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات وذلك بسبب أنه لم يعد كافياً الحديث عن أهمية تمكين المراة وضرورة مشاركتها دون تقييم الواقع والتعرف على اسباب فشل تنفيذ المقترحات التى طرحت في حوارات كثيرة خلال العقود الماضية بهدف إعادة حقوق المرأة إليها ووضعها في الاماكن التى يمكن ان تساهم من خلالها في اتخاذ القرار على قدم المساواة مع الرجل.

وفى الوقت نفسه يتعين البحث عن مقترحات وخطط عمل تنفيذية جديدة تعتمد على الدروس المستفادة فى اى مكان من العالم لمجابهة التحديات التى تقابل النساء ويمكن أن تتشابه في جوهرها وان اختلفت فى الحدة مع الواقع الذى تعيش فيه المراة في المنطقة العربية ومن الاهمية تفعيل الاتفاقيات الدولية التى تهدف الى دعم المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها وغيرها من المعاهدات التى تشكل جميعها التزامات دولية لتحقيق المساواة والبحث عن أفضل الاليات لتفعيل الالتزام الحقيقى، وجدير بالذكروان نجاح المراة للحصول على حقوقها لن يأتى الا بإيمانها بذاتها وتجاوبها واقتناعها باهمية هذه الحقوق ورغبتها الحقيقة في تغيير البيئة المحيطة على النحو الذى يجعل النساء فاعلات لهن نفس الفرص والامتيازات المتاحة لغيرهن في المجتمع مع العمل على تغيير الوضعية الذهنية السائدة .

كما ينبغى ان تخضع مشاركة المراة فى عملية صنع القرارات لقواعد موضوعية حيث ان المراة تعتبر مقياساً حضارياً ومؤشراً عملياً لقياس مستوى التطور الانسانى ومدى الالتزام بحقوق الانسان .وبالرغم من ان النخبة من النساء قد حققت انجازاً يحسب فلابد ان تتاح الفرصة بشكل متكافئ امام الجمهور العريض منهن لانه يخشى ان يكون تصاعد نبرة الحديث عن اعادة حقوق المراة مجرد بلاغة خطابية دون وجود مضمون على أرض الواقع ، ولاشك ان التفاؤل والعمل الجاد ضروريان لتمكين المراة لانه كما تتضمن الازمات مشكلات فهى ايضاً التى تنجم عنها فرص متاحة للتغيير يجب على المراة استغلالها بكفاءة وبرغم ان الدستور والقوانين وتوجه الدول تعتبر داعمة لحقوق المراة فانه في حالات كثيرة لاتتم ترجمة ذلك بالشكل الملائم على ارض الواقع، وفوق هذه الرؤية يجب النظر الى ماتستحقه المراة أنطلاقاً من هويتها وذاتيتها والامكانيات الكامنة منها اى فتح افاق تركز لاعلى ماحرمت منه المراة ممامنح للرجل ومما كان يمكن ان تتمتع به.[1]

ونظراً للدور الحيوي الذى يمكن أن تلعبه المراة فى التنمية الشاملة للبلاد ، لابد من الاسراع بوضع استراتيجية قومية للنهوض بالمراة كمحور اساسي للتنمية وازالة كافة العقبات والمعوقات التى تمنعها من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكينها من المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات وان تكون هذه الاستراتيجية جزءاً من التنمية الشاملة للدولة ، بحيث يصبح صانعو القرار اكثر حساسية لقضايا المراة ومصالحها وفى هذا السبيل يصبح من الضرورى إجراء تعديلات اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية ويمكن تلخيص الاستراتيجيات والتدابير المقترحة على النحو التالى:

---

(1)اسماعيل سراج الدين ، حقوق المراة خطوات نحو تحقيق الاصلاح ، مرجع سابق ،ص 73-74.

1- ضرورة اتخاذ قرار سياسي لتعديل كافة الظروف غير المتكافئة بين الجنسين والتى تضع المراة في مرتبة ثانوية مقارنة بالرجل ، وتكثيف الجهود الكفيلة بتحقيق المساواة التامة في كافة المجالات، دون تمييز من اى نوع ، بحيث تكفل المراة بفعالية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفى عمليات اتخاذ القرار ورسم السياسات.

وفى هذا الصدد لابد من مراجعة كافة التشريعات لحذف جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحيث تمنح النساء حقوقاً متساوية لتلك الممنوحة للرجال كقانون الاحوال الشخصية وقانون العقوبات وقانون الجنسية.. إلخ، كما يجب العمل على صياغة النصوص القانونية بشكل دقيق بحيث يقل أستخدام القضاة لسلطتهم التقديرية تحقيقاً في القضايا المشابهة والعمل على توعية المراة بحقوقها القانونية وإفساح المجال أمامها للمشاركة فى صياغة القوانين واللوائح الجديدة خاصة تلك التى يمكن أن تؤثر عليها.

2- وتعد اتجاهات المجتمع التقليدية نحو المرأة من إبرز العقبات التى تعرقل نهوضها ومن ثم لابد من تكثيف الجهود لتعديل هذه الاتجاهات وتربية المجتمع من خلال القنوات النظامية وغير النظامية ومشاركة كافة التنظيمات الثقافية والاجتماعية والمهنية بحيث يعامل الذكور والاناث على قدم المساواة فى الاسرة والمجتمع والمدرسة وتتعدل النظرة الجامدة الى ادوار كل من الجنسين ويزداد الوعي الاجتماعى بقدرات المراة وحقوقها الكاملة فى التعليم والعمل والمساهمة في كافة أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات وقد أكدت على ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة فمعالجة مشكلات المراة غير ممكنة بمعزل عن حلول مشكلات المجتمع المصرى باسره ، ولابد فى هذا الصدد من محاربة الافكار المتطرفة التى استطاعت فى السنوات الاخيرة ان تستغل عباءة الدين وتؤثر على قطاعات نسائية كبيرة وتجعلها تتراجع عما كانت عليه وتتقبل قيما متخلفة مخالفة لعقلانية الدين الذي يحض على قيم العلم والعمل والتقدم وذلك بزيادة التوعية الدينية الصحيحة وتقديم رؤية مستنيرة للاسلام وازالة المفاهيم الخاطئة فى اذهان عامة الشعب فتعديل القوانين وسن التشريعات وحده لايكفى بل لابد من الاقتناع بالقوانين والالتزام بتطبيقها.

3- هناك حاجة ماسة لبذل جهود خاصة لتعديل صورة المرأة السلبية عن نفسها ولتوعيتها بحقوقها وبدورها الحقيقى في المجتمع ولاقناعها بقدراتها على الاضطلاع باى مسئولية وباهمية مشاركتها السياسية الكاملة وتقديم نماذج من النساء اللواتى نجحن فى ميادين عديدة وفى مجالات غيرتقليدية كانت حكراً على الرجال لاقناع المجتمع بامكانات المراة وقدراتها.[1]

4- ونظرا للدور الخطير الذى تلعبه وسائل الاعلام الجماهيري فى تشكيل الاتجاهات ، ينبغى ان توجه عناية خاصة لاستغلالها بتنظيم حملات توعية لمختلف قطاعات المجتمع (الطلبة ، أولياء الامور، العمال ، متخذى القرارات ، أرباب العمل،.... إلخ) للقضاءعلى مظاهر التمييز بين الجنسين وعلى الافكار التقليدية وللتوعية بحقوق المراة والاوضاع القانونية للاسرة والتوعية بمفهوم المشاركة الوالديه التى تتطلب مشاركة الاب والام فى تربية الابناء وتدبير امور الاسرة وفى هذا المجال من الضروري العمل على الغاء الصورة التى تظهر المراة في مرتبة دونية وذلك من خلال جميع المواد الاعلامية وتطوير صورة بديلة تظهرالادوار الايجابية للمراة فى مختلف مجالات النشاط وتعديل محتويات برامج المراة الاعلامية بحيث لا تنصب بالكامل على التدبير المنزلى وتربية الاطفال.

---

(1) رفيقة سليم حمود، المراة المصرية مشكلات وتحديات المستقبل ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، دار الامين للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص 185

الى جانب إعادة تشكيل رؤية المجتمع لآدوار المرأة ومسئولياتها على أساس كونها شريكاً رئيسياً وفعالاً فى عملية التنمية الشاملة فى المجتمع المصري.

5- ويعتبر التعليم شرطاً اساسياً وحاسماً لتحسين أوضاع المرأة وتعزيز مكانتها وتمكينها من المشاركة فى عملية التنمية فقد أصبح لزاماً التصدى لمشكلة الامية بشكل جذرى من خلال اشتراك كافة الجهات المعنية حكومية وغير حكومية والزام جميع الاميين والاميات بالعمل على تحرير انفسهم من الامية والتشدد فى تطبيق ذلك ، كذلك من الضرورى تشجيع الاناث على الالتحاق بالفروع العلمية والتقنية على مختلف المستويات لتمكينهن من العمل فى مجالات غير تقليدية ولضمان تمثيلهن المتساوى مع الرجال فى المراكز الادارية والمهنية العالية وانشاء فروع من الكليات والمعاهد العليا .

6- اتخاذ مايلزم من إجراءات لضمان الإدماج الكامل والفعال للمرأة فى التنمية السياسية والإجتماعية والاقتصادية ويعد تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً على أعلى المستويات التى يجرى فيها صياغة السياسات الوطنية ، شرط لاغنى عنه للقضاء على التمييز القائم على الجنس في الفرص والمعاملة. [1]

7- العمل على تمكين المراة من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل فى مواقع اتخاذ القرار فى كافة القطاعات : فى المجالس التشريعية والتنفيذية ، وفى الجامعات وفى البنوك والشركات والاحزاب والنقابات ...إلخ وفتح أبواب السلطة القضائية امامها وتخصيص نسبة من المراكز لها كإجراء مؤقت يضمن حصولها على فرص متكافئة مع الرجل ويفسح المجال امام اثبات ذاتها واكتساب الخبرة والمهارات اللازمة ومع تعديل الظروف الاجتماعية التى تعرقل مشاركة المراة خاصة وان التجربة المصرية اثبتت ان تخصيص مقاعد للنساء في المجالس المحلية قد مكن عددا اكبر من النساء من المشاركة بفعالية في تلك المجالس .

8- تسهيل عمل المنظمات غير الحكومية وتخفيف القيود القانونية والادارية التى تقيد عملها ودعمها ماديا وفنيا بحيث تتمكن من الاضطلاع بدورها الايجابى والعمل على تحقيق التكامل والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بتعزيز دور المراة، وتنظيم حركة نسائية قوية تسعى لتوعية المراة ورفع مستواها التعليمى والصحى والاجتماعى وتقوية دورها فى المجالس التشريعية والتنفيذية والنقابية.. الخ وتعمل كقوة ضاغطة لتحقيق التغيير المطلوب في التشريعات وفى اتجاهات الراى العام والى جانب الضغط على وسائل الاعلام تتناول قضايا المراة المصرية بجدية فى اطار مشكلات المجتمع .

9- انشاء قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات الاحصائية والدراسات والابحاث التفصيلية المتعمقة المتعلقة باوضاع المراة في مختلف القطاعات وبمظاهر عدم المساواة التى تعانى منها والمعوقات التى تعرقل تقدمها وذلك للتوصل الى وضع الحلول المناسبة .

10- تدعيم وتوسيع جهود التنسيق على المستويات الاقليمية والدولية خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات المتعلقة بتطور الاناث وعملهن بالبرامج والانشطة الخاصة بهن والاستفادة فى هذا المجال من خبرات وامكانات المنظمات الدولية المهتمة بقضايا المراة.[2]

---

(1)commonwealth Secretariat, The Commonwealth plan of action for gender equality 2005-2015 , London ,2005 ,pp41-42.

(2) رفيقة سليم حمود، المراة المصرية مشكلات وتحديات المستقبل ، مرجع سابق ، ص 187-188.

ولايفوتنا الاشارة الى ضرورة التركيز على التعليم والتدريب الذي يعد بمثابة المحور الاساسي فى عملية التمكين الاقتصادى الذي يجب ان يوجه الى زيادة المهارات والقدرات كما يجب ان تشمل برامج التدريب مشروعات للتدريب على بعض المهارات الاساسية مثل التدريب على القيادة وان تبتعد تلك البرامج قدر الامكان عن الصيغ النمطية المتكررة وان توظف لخدمة المجال النوعى المحدد الذى تعمل فيه المراة او تعد للعمل فيه .[1]

وضع استراتيجية متكاملة للنهوض بمشاركة المراة المصرية في الحياة السياسية وتمكنها من المواقع القيادية ويمكن تقسيم المقترحات المقدمة الى المحاور الاتية :

1- مقترحات تتصل بتعديلات تشريعية وقانونية ضرورية :

تطرح هذه المقترحات عدة بنود تستفيد من تجارب دول العالم المختلفة في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمراة ومواقع اتخاذ القرارعلى المستوى الاقليمى والدولى وتتمثل اهم هذه البنود في النقاط الاتية:

- طرح اقتراح بامكانية تخصيص (حصة) للمراة في المجالس النيابية اسوة بتجارب العديد من الدول الافريقية والاسيوية وامريكا الجنوبية والمشابهة لمصر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية مع جواز تحديد نسبة للمراة فى عضوية مجلسي الشعب والشورى ولايعنى ذلك التناقض مع الروح العامة للدستور المصري الذى يقر مبدأ المساواة بين المواطنين بغض النظر عن الجنس أو الدين نظراً لان ذلك يعد نوعاً من التمييز الحميد الذى يساعد على تفعيل دور المراة في الحياة السياسية.
- طرح اقتراح بضرورة تغيير نظام الانتخابات حيث ثبت ان نظام الانتخاب الفردى لايفعل مشاركة المراة في الحياة السياسية في مقابل ذلك يسمح نظام الانتخابات بالقائمة النسبية بتمثيل افضل للمراة شريطة تشجيع الاحزاب لترشيح المراة على قوائمها ولعل هذا الطرح يكتسب قوته من نجاح تنفيذه في العديد من الدول حيث يضمن نسبة تمثيل ملائم للمراة فى المجالس النيابية.[2]
- احداث نقلة نوعية على مسوى اختيار ممثلى الشعب في المجالس النيابية المختلفة وهو مايتطلب اعادة النظر فى قواعدالترشيح للانتخابات المختلفة بحيث توضع قواعد جديدة تمكن الدولة من الاختيار الصائب للعناصر المتميزة في تمثيل الراى العام في المجالس النيابية.

2- مقترحات تتصل بالاعداد السياسي للكوادر النسائية:

يهدف هذا المقترح الى دعم المهارات السياسة للمرأة المصرية بحيث تصبح جديرة بالمسئولية السياسية التى تتحملها فى مختلف المواقع وينبغى ان يكون ذلك من خلال استراتيجية واضحة المعالم تتم بالثبات وتشارك فيها كافة الجهات المعنية وتشمل الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى ووسائل الاعلام ومراكز التاهيل السياسي وتشمل البرامج المتخصصة فى التاهيل السياسي الموضوعات الاتية:

---

(1) اسماعيل سراج الدين ، حقوق المراة خطوات نحو تحقيق الاصلاح، مرجع سابق، ص 44.

(2) The role of parliamentary committees in mainstreaming gender and promoting the status of women, Seminar for members of parliamentary bodies dealing with gender equality , Geneva,4-6 December 2006 , p5.

- تنمية مهارات الاتصال لدى المراة.
- تنمية الثقافة السياسية.
- تنمية المعرفة بنظام الانتخابات.
- تنمية مهارات ادارة الحملات الانتخابية.
- تنمية مهارات الدعاية الانتخابية.
- تنمية الوعى بالجوانب القانونية العامة.
- نقل خبرات القيادات النسائية الناجحة.
- التعريف بتجارب الدول الاخرى.

3- مقترحات تتصل بتنمية الوعي السياسي للمراة المصرية :

يعد الوعى السياسي الخطوة الأولى في طريق المشاركة وينبغي ان تشتمل جهود تنمية الوعى السياسي للمراة المصرية على البنود الاتية :

- تعريف المراة بحقوقها السياسية والمدنية وفقا للدستور والقانون.
- تعريف المراة بالاثار الايجابية المترتبة على مشاركتها السياسية كناخب ومرشحة.
- تعريف المراة بالاثار السلبية المترتبة على عزوفها عن المشاركة السياسية .
- تعريف المراة بالتجارب النسائية الناجحة فى المجال السياسي.
- تعريف المراة باوضاع نظيراتها على المستوى الاقليمى والدولى فى مجال المشاركة السياسية.

4- مقترحات تتصل بتحسين صورةالبيئة السياسية:

تتصل هذه المقترحات بتحسين اتجاهات الأفراد نحو البيئة السياسية المحيطة من خلال التركيز على النقاط الآتية :

- الاستمرار في الاصلاحات الدستورية والسياسية القائمة.
- الجدية في تمثيل ملائم للمراة بالمجالس النيابية.
- تضييق الفجوة بين المعطيات الدستورية للمرأة والواقع الفعلي لها.
- احترام حقوق الانسان والحريات العامة وقيم المواطنة.
- مواجهة سلبيات ادارة العملية الانتخابية في الحياة السياسية.[1]

(1) عادل عبد الغفار، الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية ، مرجع سابق ،ص109-111 .

5- تنمية قدرات ومهارات المرأة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والتدريب لتمكينها من صنع القرارالتنموى :

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة ذهبية لتعزيز الدور التنموى للمرأة من خلال تحسين إوضاعها وتمكينها من الحصول على حقوقها كاملة ، بما يتضمن الحقوق الاساسية كالتعليم والصحة ويتجاوزها الى تعظيم فرصتها في المشاركة المجتمعية والسياسية وهو مايبدا بزيادة فرصها فى الحصول على عمل وكذلك زيادة فرصتها فى مجالات العمل الحر والانشطة الاقتصادية المتنوعة وتتعدد الصور التى تلعب من خلالها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا حيويا فى تحسين جودة حياة المراة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل وتتمثل الصورة الاساسية لهذا الدور فى ان مجرد الحصول على المعلومات يساعد على تحسين قدرات المراة الشخصية والانتاجية وبالتالى القدرة على اكتساب المهارات والقدرات المطلوبة لسوق العمل .

وتساعد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعددة فى تحسين اوضاع المراة وزيادة مساهمتها فى الانشطة الاقتصادية فهى تشارك فى تمكين المرأة من خلال :

1- تحسين المهارات الاساسية للمراة :

يعتبر ضعف المهارات والمؤهلات التى تتمتع بها المراة احد اهم العوائق التى تواجه المراة فى الحصول على فرص عمل فى مصر وتاتى المهارات التكنولوجية في مقدمة المهارات الواجب توافرها للحصول على فرص عمل مناسبة.

2- تعظيم فرص العمل للمرأة:

يعد تحسين فرص عمل المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهم صوره من صور تمكين المراة .

6- تحسين الاداء الوظيفى للمرأة العاملة لتمكينها من المشاركة في صنع القرار:

أصبح لزاماً على المراة العاملة ان تنمى مسارها الوظيفى لضمان الاستقرار فى عالم متغير وتنمية المسار الوظيفى للمرأة يمكن ان يتحدد في ضوء عناصر اساسية هى:-

- الاستثمار الشخصى :- يتآثر المسار الوظيفى للمرأة بمقدار ماتستثمره فى تنميه قدراتها الوظيفية وقد يتمثل هذا الاستثمار في الانفاق على التدريب والتعليم وتنمية القدرات المهنية.

- النظرة التنظيمية: تؤثر النظرة التنظيمية من خلال مفهومين أساسيين هما الفرص المتاحة وتوزيع القوه، أما الفرص المتاحة فتعكس مقدار ماتحصل عليه المرأة من رعاية وإرشاد وتوجيه خلال العمل ، أما مفهوم توزيع القوة فيعكس مدى قدرة المرأة على الوصول الى مراكز اتخاذ القرار وممارسة حقها في اتخاذ أو المشاركة في القرارات الادارية المختلفة.[1]

---

(1) مروة مرسي احمد رسلان ، تنمية مهارات المراة كاستراتيجية لتمكينها من المشاركة فى صنع القرار التنموى ، مرجع سابق، ص 87،ص93.

7- إنشاء أجهزة خاصة لدراسة مشاكل المرأة العاملة :

تزداد مشكلات إستخدام وشروط عمل المرأة تعقيداً في جميع الدول وعلى الرغم من ضرورة بحث تلك المشاكل ووضع حلول لها فى داخل الاطار العام للعمال جميعاً الا أنه مازالت هناك حاجة ملحة في معظم الدول العربية إلى توجيه مزيد من العناية الى ابعاد معينة تتصل بمشاكل استخدام المراة وذلك بهدف :

1- رفع المستوى الفنى للعاملات وتحسين المناخ والظروف التى يعملن في ظلها من إجل تحقيق تكافؤ الفرص بالنسبة لهن فى مجال الاستخدام وبالنسبة للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2- التأكد من ان مشاركتهن فى النشاط الاقتصادى لاتكون على حساب سلامتهن ومصالحهن المتصلة بوظائفهن الطبيعية كزوجات وامهات.[1]

8- دور الجمعيات والهيئات النسائية :
تنشط دائماً الجمعيات والهيئات النسائية على المستوى الوطنى من اجل المطالبة بظروف عمل أفضل للمراة وتحقيق المزيد من الضمانات الاجتماعية لها، إلى غير ذلك من المطالب الاساسية للمرأة العاملة بوجه عام ،الا انه يتعين على هذه الجمعيات ان تبذل جهوداً أكبر فى مجال توعية المرأة العاملة بواجباتها والتزاماتها نحو نفسها ونحو وطنها .

9- تدريب المرأة العاملة استثمار بشري له عائد ومردوده الفعال على جودة الاداء كما أن التدريب له خصوصية خاصة بالمراة العاملة تنفرد بها عن الرجل فى اطار حقيقتين جوهرتين هما:-

1- الاستفادة من الحقوق القانونية المقررة للمرأة العاملة فى الحصول على اجازات الوضع ورعاية الطفل ومرافقة الزوج الذى يعمل بالخارج تجعل المراة العاملة تبتعد عن مجريات الامور داخل الحياة الوظيفية وهو مايتطلب استعواضا عن ذلك الحاقها ببرامج تدريبية لاكتساب المهارات وتنمية الخبرات اللازمة للمراة لتآديه مهامها وواجباتها ومسئولياتها على خير وجه.

2- مسئوليات المرأة العاملة المزدوجة داخل المنزل وخارجه قد لايتيح لها الفرصة كاملة لتنمية المعارف والمعلومات والتثقيف الذاتى وهنا يصبح التدريب هو الوسيلة الفعالة لاكتساب جوانب المعرفة وتنمية مهارات المراة وزياة قدرتها على التكيف مع المجتمع الوظيفى.

الى جانب زيادة اسهامها في ادارة شئون الدولة والمجتمع من خلال بناء قدراتها واكسابها عدة مهارات سلوكية ادارية كالقدرة على الاتصال الجيد والفعال والتدريب على اتخاذ القرار والتفاوض وادارة الصراع وادارة الوقت وبناء فريق العمل والتفكير الابتكارى فالتدريب المستمر وتشجيع الرؤساء من العوامل الايجابية التى تؤدى الى نجاح المراة فى الوصول الى المناصب القيادية .[2]

---

(1) احمد زكي بدوى ، الاحكام المنظمة لتشغيل المراة فى تشريعات العمل العربية والدولية (دراسة مقارنة) ، القاهرة ، مكتب العمل العربي ، 2001 ،ص 28 -29.

(2) رئاسة مجلس الوزراء " الجهاز المركزى للتنظيم والادارة " دور المراة المصرية والعربية في مجال الحياة العامة والقطاع الحكومى ، الادارة المركزية للبحوث،2006 ، ص49.

10- السعى لتحقيق التلاؤم والانسجام بين اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة وبين نصوص التشريع الوطنى وذلك بازالة كافة النصوص التشريعية التى تنطوى على تمييز قائم على أساس الجنس وخاصة نصوص قانون الجنسية التى تحرم ابناء المراة المصرية من التمتع بالجنسية المصرية .

11- التصدى لجميع مظاهر وأشكال العنف ضد المرأة فى المجتمع المصرى ويشمل ذلك :

- العمل على كفالة مبدأ المساواة الفعلية بين المرأة والرجل في ميدان العمل .

- العمل على تحسين الظروف الاقتصادية للمرأة خاصة ظروف العمل والاجور والحوافز والمشاركة فى اتخاذ القرارات النقابية والعمالية والادارية فى الوحدات الانتاجية والهيئات والوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية.

12- القضاء على جميع الممارسات التميزية ضد المراة سواء عند النظر فى امر تعيينها أو تحديد اجرها أو ترقيها الوظيفى فى مجالات العمل سواء في القطاع الحكومى أو قطاع الاعمال العام أو القطاع الخاص على أن يكون تقرير تلك الامور قائماً على أساس المساواة بين المرأة والرجل .

13 - تضافر جهود الدولة مع مؤسسات القطاع الاهلى من اجل القضاء على ظاهرة البطالة بين النساء والعمل على اعادة تاهيل النساء العاطلات وتوفير فرص عمل مناسبة لهن.

14- إلغاء جميع القيود الواقعية التى تحول بين المراة وبين العمل في مجالات معينة مثل مناصب القضاء والمحافظين والعمد.[1]

15- توفير الخدمات المساعدة للمرأة العاملة حتى تتمكن من آداء مسئوليتها المزدوجة كعاملة من ناحية وأم من ناحية ثانية .

وعلينا كمجتمع أن نوفر لها آليات المساعدة المؤسسية والاقتصادية لها لاكسابها مهارات سلوكية وادارية من خلال التدريب لتحسين ادائها وتنمية مهاراتها وتولى المناصب القيادية فى الجهاز الادارى أو المناصب التنفيذية.

تعظيم مشاركتها فى المجالات المختلفة للحياة العامة لرفع الوعى بالعمل العام وتمكينها من فرص الوصول إلى أمتلاك الاصول المادية والموارد الانتاجية والخدمات وأستخدام التكنولوجيا الحديثة.[2]

أن وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرارلن يتحقق إلا فى ظل بيئة مواتية تتطلب آنجاز الكثير في مجالات عديدة اهمها المناخ التثقيفى حيث أن نقطة البداية لأى اصلاح يجب ان تبدأ بالاصلاح الثقافى القائم على قيم التنوير واحترام حقوق الانسان ولاشك ان قضية المرأة تتعلق فى جوهرها بطبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية على حد سواء .

---

(1) ياسر عبد الجواد ، واقع المراة المصرية في ضوء اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة مع بيان دور المنظمات الحكومية في تعزيز وحماية حقوق المراة ، مرجع سابق ،ص 216-219.

(2) رئاسة مجلس الوزراء " الجهاز المركزى للتنظيم والادارة " دور المراة المصرية والعربية في مجال الحياة العامة والقطاع الحكومى ، مرجع سابق، ص50.

ووفقا لوجهه نظر عالم الاقتصاد الهندى الشهير (اماراتيا سين) فأن الثقافة تتفاعل مع التنمية فكما يمكنها ان تحذف الطغيان السياسي والتمييز الاجتماعى فأن باستطاعتها أيضاً ان تدعم قيم المساواة والاندماج الاجتماعى ولذلك فأن الثقافة السائدة تلعب دوراً حاسماً فى التطوير والاصلاح وفى هذا الصدد يجب أن يتحمل المثقفون وصانعو الرأى العام مسئوليتهم في تشكيل الوعى الثقافى الداعم لقيم المساواة والمواطنة واحترام حقوق الانسان .

ويتطلب ذلك تغيير الوضعية الذهنية السائدة عن دور الفتاة وقدرتها على المبادرة سواء في المناهج التعليمية أو قصص الاطفال أو الوسائل التعليمية الى جانب تبسيط لغة الخطاب الاعلامى الذى تعرض به مختلف القضايا على جمهور المواطنين .[1]

ومن الضرورى ان نحدد هوية المرأة التى نستهدف معالجة مشاكلها وهى تتحدد من خلال وجودها الاجتماعى ومن هو الاخر فى مواجهتها .

فاننا بحاجة الى وضع خريطة يمكن أن نطلق عليها أسم خريطة الامل أو الانجاز ترصد مايحدث من تقدم في مجال دعم وصول المرأة لمراكز صنع القرار وفقاً للمناطق الجغرافية أو القطاعات النوعية مما يمثل دعماً وتقديراً معنوياً لهؤلاء الذين حققوا انجازاً وحافزاً ادبياً ومعنوياً لمن هم على طريق تحقيق الهدف.[2]

---

(1) اسماعيل سراج الدين ، حقوق المراة خطوات نحو تحقيق الاصلاح، مرجع سابق ، ص 69

(2) مروة مرسي احمد رسلان ، تنمية مهارات المراة كاستراتيجية لتمكينها من المشاركة فى صنع القرار التنموى ، مرجع سابق ، ص 84.

خاتمة :

يتضح لنا من خلال عرض الفصل أن هناك أهتمام واضح وأعتراف دولى بأهمية المنظمات بصفة عامة والمنظمات النسائية بصفة خاصة فى الدور الذى تلعبه فى تغيير أوضاع المرأة على مختلف المستويات وتمكينها فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، حيث ينظر اليها كقنوات توصيل الخدمات والمشاركة وتقديم الدعم للمرأة وتشجيعها على اتخاذ القرارات وتوليها المناصب القيادية وغيرها، كما ينظر الى المنظمات المحلية للمرأة على أنها أكثر أهمية فى تنظيم وتدعيم العمل النسائى على المستوى القاعدى وأكتشاف وتدريب القيادات النسائية وهى التى تعطى القدرة على التأثير على المستويات الاعلى وخصوصا فى مجال تغيير التشريعات ووضع السياسات وتعطى لها صفة الجماهيرية كما تم أستخدام منظمات المرأة فى الخارج العديد من الاستراتيجيات لتحسين أوضاع المرأة كتحسين الخدمات المقدمة لها والتعبئة والمشاركة والتعليم ومواجهة الحكومات بالوثائق الدولية التى وقعت عليها.

ولقد تضمن الاتفاقيات والاعلانات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان للتأكيد على حق المرأة فى التساوى فى الحقوق والواجبات والمسئوليات مع الرجل وعدم الاجحاف باى منها لان هذا اهدار لكرامتها الانسانية.

وبالتالى يستند الحق الأصيل للمرأة فى توليها المناصب القيادية الى العديد من المواثيق الدولية والاقليمية التى ربطت تمكين المراة من ممارسة هذا الحق بتحقيق التنمية وإرساء دعائم السلم ، وأهمية تلك المواثيق أنها فور توقعها والتصديق عليها تصبح جزءاً لا يتجزأ من البناء القانونى الوطنى وتمثل مرجعية أساسية للتعامل مع تلك القضية .

و تضافر العديد من الجهود من أجل تمكين المرأة فى جميع المجالات بصفة عامة وتمكينها من تولى المناصب القيادية بصفة خاصة وتهيئة الظروف المحيطة لفسح المجال أمام المرأة فى اعتلاء المراكز العليا وهذا من خلال العديد من المؤتمرات مؤتمر مكسيكو عام 1975 واعلنت فيه الفترة 1976 – 1985 كعقد للامم المتحدة لمراة والذى تناول موضوعات المساواة والتنمية والسلم واعتمد خطة العمل الدولية لتنفيذ اهداف السنة الدولية للمرأة 1975 والثانى هو المؤتمر العالمى لعقد الامم المتحدة للمراة ،وانعقد المؤتمر الثالث وهو المؤتمر العالمى لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمراة ، المساواة والتنمية والسلم فى نيروبى 1985 ، والمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمراة فى بكين 1995 وقد اختتم المؤتمر بمنهاج عمل عالمى حول قضايا المراة " منهاج عمل بكين " تضمن اثنى عشر مجالاً حاسماً لقضايا المرأة ، غير ان المؤتمر العالمى الذى أثر بشدة على وضع المنظمات غير الحكومية المصرية هو المؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة 1994 .

كما أنه لتحقيق تمكين المرأة لابد من وضع استراتيجية متكاملة للنهوض بأوضاعها من خلال احداث تغييرات جوهريه فى اليات تفاعل المجتمع برمته ولتحقيق ذلك هناك حاجة ماسة الى حركة وطنية واعية تقودها المنظمات النسائية والمؤسسات المعنية بقضايا المراة والجهات المعنية بعملية التنمية والاحزاب والنقابات والهيئات الحكومية والخاصة لدفع هذا الطموح الى دائرة الواقع الفعلى بدءاً بدعم قوة النساء المهدرة ورفع القيود عن انخراطها فى العمل السياسي ، وتنظيم برامج تدريبية لهن ترتقى بمستوى مشاركتهن فى العملية السياسية وتساعدهن على تنمية مهارات القيادة السياسية لديهن وتعينهن على التخلص من الامية السياسية التى فرضت عليهن فى اطار الامية السياسية التى تستبد بوعى المجتمع كله.

وعلى الدولة بجميع مؤسساتها ان تنظر بعين المستقبل الى خطورة الوضع النسائي المتدهور فى مصر باعتبار ان المراة نصف المجتمع وبالتالى نصف قوته واذا شل نصف المجتمع فان المجتمع كله يصيبه الشلل ، فهناك حاجة الى تدمير الفجوة بين مسار التحرر الاقتصادى ومسار التحرر السياسي بفتح الابواب امام المراة المصرية خاصة وانقاذها من التخلف والتراجع وذلك عبر تغذية اجهزة الاعلام للمجتمع بقيم اكثر عدلا تجاه المراة المصرية وعبر تنقية النظام التعليمى من مثالبه الخطيرة حيث ينهض على قواعد قمعية ومتخلخلة وعشوائية بمايمس الارتقاء بالوعى الجماعى خاصة وعى النساء حيث يكرس هذا النظام للقيم الابوية التى يسود بها الرجل وحده اضافة يمكن الى باقى المؤسسات الاخرى التى يمكن لها ان تتعاون من اجل تغذية ثقافة الانتماء والتسامح والمساواة والمشاركة والمبادرة والنقد وتسوية الرجل بالمراة فى عملية المشاركة السياسية أو فى غيرها من عمليات المشاركة الاخرى.

وفى الفصل التالى سيتم عرض دراسات حالة عن بعض الشخصيات النسائية اللاتى تتولى مناصب قيادية في مختلف مؤسسات والهيئات بمدينة الأسكندرية للتعرف على مدى تمكينهم في موقعهم القيادى وتمكينهم الاجتماعى والسياسي والثقافي وأهم المعوقات التى تواجههم وكيفية التغلب عليها وارائهم حول اسهام المنظمات والتشريعات في دعم المرأة المصرية كما التعرف على أهم مقومات نجاح القيادة النسائية والرؤى المستقبلية لتمكين المرأة .